ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المحور الغربي

إقليم المُستقبل

www.ecsstudies.com

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشه
المدير العام

د.عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمى

إشراف وتحرير
أ .محمد مرعي

فريق العمل
د. محمد شادي
د. عمر الحسيني
محمود سلامة
أمل إسماعيل
أحمد بيومي
حسين عبد الراضي
محمد عبد الرازق
مروة عبد الحليم
بسنت جمال

إخراج فنى
عايدة يسري

المحور الغربي

إقليم المُستقبل

الفهرس

المحور الغربي... إقليم المُستقبل

تمويل مُرتفع لعوائد مُتزايدة ٧

مُدن المُستقبل ١١

مدينة العلمين الجديدة

مدينة الإسكندرية الجديدة

مدينة الفرافرة الجديدة

بث روح المُستقبل في جسد الحاضر ١٨

تطوير المناطق الخطرة

تطوير البنية الرياضية

تطوير البنية الثقافية

طاقة المُستقبل لإقليم المُستقبل ٢١

الطاقة النووية

الطاقة الشمسية

محطات تحلية المياه... حلول استباقية ٢٨

القطاعات الإنتاجية.. توطين للتنمية ٣١

قطاع النفط

القطاع الصناعي

مشروعات الموانئ

المشروعات الزراعية

القطاع الخاص... شريك التنمية ٤٣
القطاع السياحي
القطاع الصناعي
القطاع الزراعي
طُرق الحياة شرايين للتنمية ٥٣
محافظة الإسكندرية
محافظة مطروح
محافظة الوادي الجديد
فُرص خضراء للتنمية في إقليم المُستقبل ٥٥
فرص الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة
فرص الاستثمار في مجالات إعادة تدوير المخلفات
تحديث القدرات وإعادة التموضع لحماية التنمية ٥٩
تحديث القدرات العسكرية المصرية للردع والقتال
إعادة التموضع لتحسين الاستجابة

لماذا إقليم المستقبل

«ظلت المُحافظات الحدودية الغربية الثلاثة "الإسكندرية، مطروح، والوادي الجديد" لفترات طويلة بعيدة عن مجريات التطورات المتجددة من وقت لآخر على الحدود الشرقية في سيناء، سواء عند مواجهة القوى الاستعمارية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي أو عند مواجهة القوى التكفيرية، إلى أن وصلنا لبدايات العقد الثاني من القرن الحالي، عندما تحولت لبؤرة صراع ساخنة، بعد انهيار نظام الحكم في ليبيا، وتحول الحدود الغربية بطول ألف كيلو متر إلى حالة سيولة صرفة سهلت على العناصر التكفيرية القيام بعمليات إرهابية داخل الحدود المصرية، ازدادت حدتها عقب ثورة ٣٠ يونيو في مصر، وذلك بهدف إرباك الدولة وتوسيع جبهات الصراع مع هذه الجماعات. تزامن ذلك مع اكتشافات نفطية عديدة في الصحراء الغربية والبحر المتوسط قُبالة سواحلها، مما عظم الثروة التي يحتكم عليها الإقليم ووضع مزيدًا من الأهداف المُحتملة للتكفيريين والقوى التي توفر لهم الدعم. استتبع ذلك إلقاء الدولة مزيدًا من ثقلها المالي والعسكري في المُحافظات الثلاثة لدعم بنيتها الاقتصادية بما يخدم أهداف التنمية ويحميها، في جميع القطاعات بداية من القطاع الزراعي الذي شهد تدشين مشروعي المليون ونصف المليون فدان والصوب الزراعية، مرورًا بالقطاع الصناعي فقد شهد تشييد عدد كبير من المصانع بالإضافة إلى ترسانة الإسكندرية، وكذلك شهد قطاع التشييد والبناء نهضة تاريخية في الإقليم مع الإعلان عن مشروع العلمين الجديدة، والعدد الكبير من الطُرق التي مُدت في المُحافظات الثلاث، وأخيرًا على الجانب العسكري شُيدت قاعدة محمد نجيب التي تُعتبر واحدة من أكبر القواعد العسكرية في الشرق الأوسط وإفريقيا. كان نهج الدولة إذًا إطلاق التنمية الاقتصادية وتأمينها لحماية "المحور الغربي" من ويلات الإرهاب ودعم الأنشطة الإنتاجية فيها لمُحاربة الفقر والبطالة، مُقاربة أثبتت نجاحها بعد وقف العمليات الإرهابية المُتدفقة عبر الحدود الليبية، حيث حدثت آخر عملية في نوفمبر ٢٠١٨، وعلى الجانب الآخر تحولت المنطقة إلى المصدر الأول للبترول المصري بما إجماليه ١١٥,٣ مليون برميل في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بما يوازي ٥١٪ من جُملة الإنتاج، ودعمت مُنتجات الصوب الزراعية ومشروع المليون ونصف المليون فدان مصر في مواجهة جائحة كورونا مؤخرًا، لذلك يستهدف هذا الإصدار تتبع أهم الإنجازات التنموية والمشروعات التي أسستها الدولة بداية من عام ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٠ في المحور الغربي.»

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمويل مُرتفع...لعوائد مُتزايدة

تمويل مُرتفع...لعوائد مُتزايدة

شـهدت الموازنـة العامـة للدولـة ارتفاعًـا بشـكل عـام متواصـل لمخصصـات الإدارة المحليـة، وينطبـق ذلـك علـى إقليـم المُحافظـات الغربيـة، حيـث بلغـت مُخصصـات المُحافظـات الثلاثـة فـي عـام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مـا إجماليـه ٢,٠٨ مليـار جنيـه، فـي حيـن بلـغ فـي العـام المالـي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مـا إجماليـه ١١,٦٥ مليـار جنيـه أي بزيـادة قدرهـا ٤٦٠٪ خـلال اثنـي عشـر عامًـا.

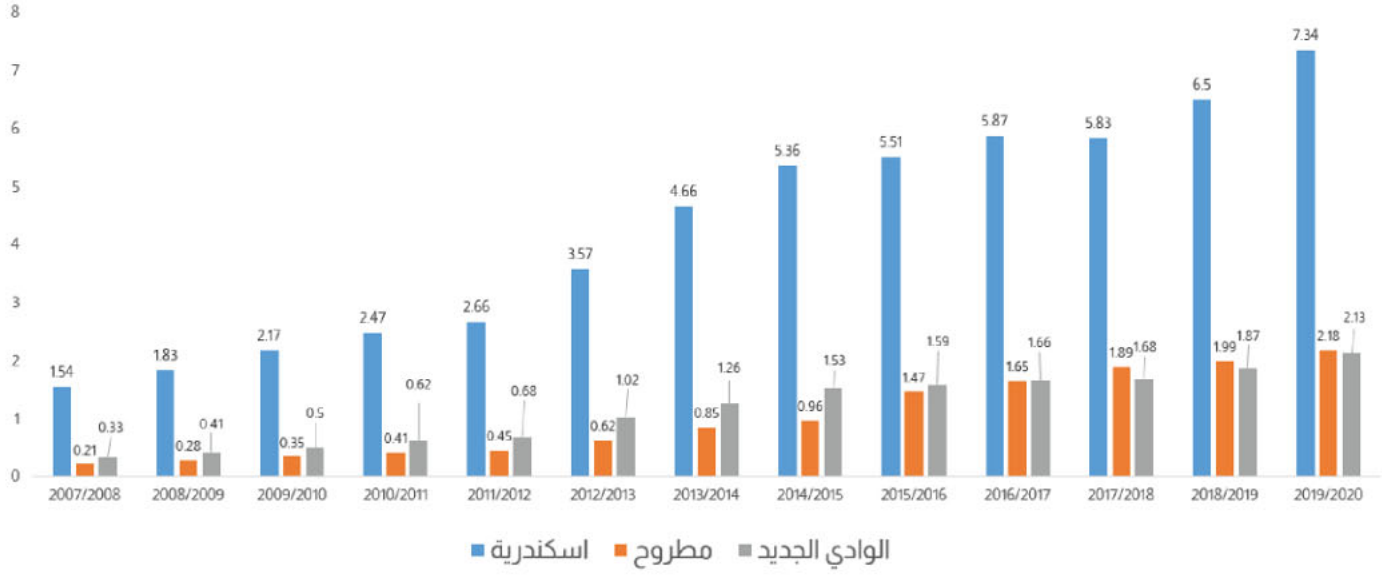

تطور مُخصصات مُحافظات المحور الغربي في الموازنة العامة للدولة

كذلـك سـلك الإنفـاق الاسـتثماري مـن موازنـة المحافظـات ذات الاتجـاه إلـى الارتفـاع حيـث بلـغ فـي عـام ٢٠١٩/٢٠١٨ بمُحافظـة الإسـكندرية ارتفاعًـا مـن ٧٢١ مليـون جنيـه إلـى ٨٧٨ مليونًـا فـي عـام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وذلـك بزيـادة قدرهـا ٢١٪، كمـا ارتفـع مُخصـص الإنفـاق الاسـتثماري لمُحافظـة مطـروح مـن ٨٢٩ مليونًـا فـي عـام ٢٠١٩/٢٠١٨ إلـى ٨٥٤ مليونًـا، بالمثـل ارتفعـت مُخصصـات مُحافظـة الـوادي الجديـد مـن ٢٤٧ مليـون فـي ٢٠١٩/٢٠١٨ إلـى ٢٧٩ مليونًـا فـي ٢٠٢٠/٢٠١٩. كمـا شـهد الإنفـاق طويـل الأجـل ارتفاعًـا مُتزايـدًا تمثـل فـي حجـم العمـل فـي المشـروعات الجاريـة علـى أرض الإقليـم، ففـي مُحافظـة الإسـكندرية نفـذت الدولـة مُنـذ عـام ٢٠١٤ مـا إجماليـه ٥٦ مشـروعًا فـي عـدد كبيـر مـن المجـالات الإنتاجيـة والخدميـة بتكلفـة فاقـت عشـرات المليـارات مـن الجُنيهـات،

مشروعات مُحافظة الاسكندرية موزعة قطاعيًا بإجمالي 56 مشروع

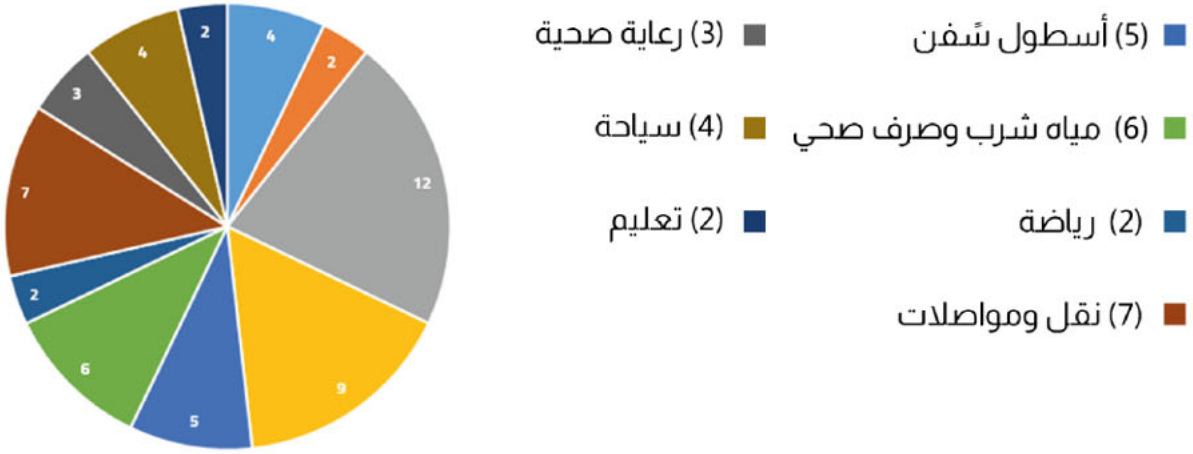

وقد استهدفت المشروعات في الأساس رفع جودة الحياة للمواطنين عن طريق توفير الكميات المطلوبة من مياه الشرب ومد شبكات الصرف الصحي، بالإضافة إلى رفع كفاءة شبكة الكهرباء، يُضاف إلى ذلك العدد الكبير من مشروعات الطُرق والمحاور التي ساهمت وستُساهم في خفض التكدس المروري داخل شوارع المُحافظة، كما استهدفت المشروعات تطوير وسائل الموصلات والنقل البري أو البحري، حيث جرى تطوير ميناء الإسكندرية بالإضافة إلى أن العمل يجري على تحويل ترام إسكندرية إلى مونوريل سريع يستطيع خدمة سُكان المُحافظة. ولم يغفل الإنفاق المشروعات الإنتاجية حيث جرى إنشاء وتطوير مشروعات إنتاج النفط ومستودعات الغاز، ولا يُمكن كذلك أن نغفل التطوير الذي شهدته ترسانة الإسكندرية، بحيث أصبحت قادرة على إنتاج أحدث السُفن الحربية بعد اتفاقات نقل التكنولوجيا التي عقدتها الحكومة المصرية مع الشركات موردة الأسلحة فائقة التقدم التي اشترتها لتطوير البحرية المصرية، بحيث يُبنى بعضًا منها داخل الترسانة لتكون بعد ذلك قادرة على البناء باستقلال. نفس الإنفاق التنموي جرى في مُحافظة مطروح التي شهدت إنشاء نحو ٤٢ مشروعًا في مجالات عديدة اختلفت بعضها في كثافتها عن تلك المُنفذة في مُحافظة الإسكندرية نظرًا لاختلاف الحاجات التنموية حيث جرى التركيز على الخدمات الأساسية المُتمثلة في التعليم والصحة، ومشروعات الإسكان

مشروعات مُحافظة مطروح موزعة قطاعيًا بإجمالي 42 مشروع

(7) تشييد
(5) مياه شرب وصرف صحي
(5) سياحة
(5) طرق وكباري
(3) رياضة
(6) تعليم
(2) كهرباء وطاقة
(2) نقل ومواصلات
(2) عسكرية
(2) مصانع
(3) رعاية صحية

توزيع المشروعات قطاعيًا بمُحافظة مطروح

وتتطلب هذه المشروعات الكبيرة الاهتمام بمشروعات البنية التحتية الخدمية المُتمثلة في مياه الشرب والصرف الصحي، وطُرق المواصلات والكهرباء، ولذلك نُفذت هذه المشروعات بكثافة، ولأن المُحافظة تحتك مُباشرة بالحدود الليبية، فقد أنشئت أكبر قاعدة عسكرية في إفريقيا لحماية وتأمين المواطنين والمصالح الاقتصادية المُتنامية بالمُحافظة، وبداخل القاعدة جرى تطوير عدد من المشروعات الإنتاجية الزراعية، لتوفير حاجة القوات بداخلها وبعضًا من حاجات المُحافظة.لم تكن مُحافظة الوادي الجديد استثناء من التوجه العام في الإنفاق التنموي المُتسارع مع تخصيصه بحيث يُناسب مُتطلبات التنمية المحلية، لذلك جاءت أهم مشروعات المُحافظة زراعية، إذ يُنظر للمُحافظة على أنها حاضنة أساسية للتجمعات السكانية في المُستقبل كما أن لديها بنية تحتية فريدة بين مُحافظات الجمهورية تخدم الري الحديث،

مشروعات الوادي الجديد موزعة قطاعيًا بإجمالي 10 مشاريع

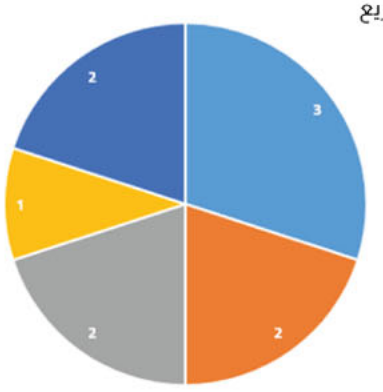

(3) طرق وكبارى
(2) كهرباء وطاقه
(2) زراعه
(1) مياه شرب وصرف صحي
(2) تعليم

توزيع المشروعات قطاعيًا بمُحافظة الوادي الجديد

وبعد استعراض الصورة الكُلية، نتناول فيما يلي الاتجاهات التنموية القطاعية بتفاصيل كافية لإيضاح الصورة التنموية الكاملة في الإقليم.

مُدن المُستقبل

- مدينة العلمين الجديدة
- مدينه الإسكندريه الجديدة
- مدينة الفرافرة الجديدة

مدن المستقبل

يُعد إقليم الحدود الغربية أو «المحور الغربي» ليكون أهم محاور التوسع العُمراني المصري في المُستقبل، ولذلك تُخطط مُدنه الرئيسية الحالية لتُجاري احتياجات المُستقبل، فتؤسس جميعها لتكون من الجيل الرابع، ويُقصد بمُدن الجيل الرابع تلك التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة والحلول الذكية في البنية التحتية، بحيث تُقدم حلول فعالة وآمنة لما يُمكن أن يواجه المدينة أو بنيتها التحتية من مُشكلات، مثل علاج الاختناقات المرورية وانقطاعات التيار الكهربي، وتسرب الغاز. وقد شُيدت هذه المُدن لتلبية احتياجات الكتلة السُكانية التي تحتاجها المشروعات التنموية الجاري تأسيسها في الإقليم، وبحيث تُنشأ كُل مدينة بفلسفة تعميرية مُختلفة تُناسب البُعد التنموي للمنطقة التي تخدمها، ومن أهم هذه المُدن-

مدينة العلمين الجديدة

بتكلفة ٨٠ مليار جنيه تقريبًا يجري تأسيس مدينة العلمين الجديدة إحدى مدن الجيل الرابع، والتي سيجعلها موقعها المميز بوابة مصر على أفريقيا، حيث تشهد نسبة مشروعات غير مسبوقة، وقد جذبت بالفعل عددًا من الشركات العالمية للاستثمار بها. ويُخطط للمدينة أن تستوعب أكثر من ٣ ملايين نسمة في نهاية مراحلها الأولى. وسيكون بها مركز طبي عالمي للاستشفاء والعلاج الطبيعي على مساحة قرابة ٤٥ فدانًا. ويتكون القطاع الساحلي بالمدينة من عدة مناطق وهي: منطقة بحيرة العلمين (حي الفنادق)، ومركز المدينة، والحى السكنى المتميز، وحي حدائق العلمين، مرسى الفنار ومركز المؤتمرات، و(منتجع خاص)، والمنطقة الترفيهية، والمركز الثقافي، والإسكان السياحي، وحي مساكن البحيرة، ومنطقة أرض المعارض. كما ينفذ بمدينة العلمين الجديدة محطة تحلية مياه بطاقة ١٥٠ ألف متر مكعب يوميًا تعمل بالطاقة الشمسية.

ويجري في الوقت الحالي على التوازي مع إنشاء المدينة تمهيد الطُرق لوصلها مع مناطق التكدس السّكاني بحيث تعمل كُمُتنفس ومنطقة جذب، حيث يجري تطوير طريق إسكندرية - مطروح من الكيلو ٩٣، حتى تقاطعه مع طريق وادي النطرون - العلمين، وتم الانتهاء من طريق بطول ٣٨ كيلو، ليربط المدينة بطريق وادي النطرون، مما سيقلل الحركة بشكل نهائي عن الطريق الساحلي القديم. بالإضافة إلى أنه سيتم تنفيذ قطار مكهرب فائق السرعة تصل سرعته إلى ٢٥٠ك/ساعة لربط مدينة ٦ أكتوبر بمدينة العلمين بطول نحو٢٢١ كم بموازاة طريق وادي النطرون / العلمين، وتفريعة لمدينة الإسكندرية مرورًا بمدينة ومطار برج العرب بطول ٩٩ كم. وتتعدى قيمة الاستثمارات بالمدينة، عشرات المليارات، وتحتوي المدينة على مشروعات تنموية تخدم الغرض من إنشائها، بحيث تُعزز موقعها أولاً كعاصمة ثانية للبلاد، وفي ذات الوقت تتحول إلى مركز مالي عالمي.

لذلك فقد جرى تأسيس أبراج العلمين الجديدة بتكلفة ٢٨ مليار جنيه لتكون مركزًا ماليًا وسياحيًا عالميًا بمفهوم منطقة "كناري وارف" Canary Wharf التي تعمل كمركز للمال والأعمال في أوروبا، حيث يتكون المشروع من أبراج منقسمة إلى ٤٠ طابقًا بها أحدث مستويات المعيشة بوحدات تطل على شواطئ ساحرة، وينقسم مشروع الأبراج إلى عدة مراحل؛ الأولى تنقسم لقطاعين أساسيين بمساحة حوالي ٨ آلاف فدان، لتشمل ٤٠٠ ألف نسمة من السكان، وتتكون المرحلة الأولي من قطاع ساحلي مقسم إلى مركز سياحي عالمي وقطاع أثري إلى جانب القطاع الحضاري. وقد تم البدء في تنفيذ المرحلة الأولى، وهي عبارة عن ١٥ برج من أصل ٣٣ برج، بارتفاع ١٠٠ متر فوق سطح البحر. وتتميز هذه المنطقة بوقوعها على شاطئ البحر المتوسط وتعد بمثابة أرقى موقع بالمدينة حيث تقع أيضًا على الممشى الترفيهي الذي يتم تنفيذه بعرض ٢٥ مترًا مربعًا وطول ١٤ كيلو مترًا مقسم على مراحل تم الانتهاء من ٧٠٠ متر منه ويتخلله ساحات للتجمعات ومنطقة ملاعب. وأمام منطقة الأبراج يقع المجمع التجاري الترفيهي على البحر مباشرة ويضم ٤٠ مبنى يتخلله ٣ مشايات للكورنيش ويشمل وسائل الترفيه مثل النافورات والسينمات والملاهي والكافيهات ومقرات للبنوك. ويخدم هذه الأبراج كورنيش العلمين وهو ممر ساحلي للمدينة بطول ١٤ كيلو متر مفتوح لجميع المواطنين دون اشتراطات لدخوله، ويُلحق به عدد كبير من الأحياء السكنية، والملاعب ومناطق الترفيه وأماكن التسوق وغيرها.

وفي الجانب الآخر يجري تأسيس الحي اللاتيني وهو منطقة سكنية تخدم الأبراج بحيث توفر منطقة إعاشة للعاملين بالشركات العالمية المُتوقع تأسيسها في المدينة، ويمتد على مساحة ٤٥٠ فدان، بالقرب من منطقة الجامعات ومجمع السينمات والمسرح ومدينة التراث والثقافة، يحتوي على حوالي ١٢,٠٠٠ وحدة سكنية، ويحمل طابع الإسكندرية القديم.

يتكامل مع المؤسسات الموجودة للقطاع الخاص مقار حكومية بحيث تُسهل التواصل بين القطاعين بما يخدم عملية التنمية وتنسيق الجهود ولذلك تشمل المدينة مقرًا لقصر رئاسي بالإضافة لمبنى مجلس الوزراء، ويشمل المبنى دورًا أرضيًا وأربعة أدوار علوية، وقد جرى عقد أول اجتماع للحكومة بالمبنى في يوليو ٢٠١٩، وأعقبه عقد اجتماعين آخرين، وهو ما أعطى رسالة بأن المدينة ستكون مستدامة العمل طوال العام، وليست مصيفًا يُستغل لشهرين فقط، كما مثل دلالة وإشارة بأن الدولة المصرية تخطط من خلال هذه المدينة لتكون من أهم مدن المستقبل في مصر ومنطقة جذب سواء للاستثمار أو للسياحة وتنافس بها مدن عالمية أخرى. ولم تغفل فلسفة تأسيس المدينة الجانب الترفيهي لذلك جرى الانتهاء من تشطيب نحو كم واحد من الممشى السياحي الترفيهي جهة الشرق، وتشطيب المسار من جهة الغرب بطول حوالي ٣ كم، وتنفيذ مسار أمام المنطقة الترفيهية بطول ١٣٠٠ متر، وتشطيب ٢٨٠٠ متر بالكامل من جهة الغرب، مزودة بمظلات خيمية، وتم زراعتها بالنخل، ويجرى الانتهاء

من أعمال مشايات الخرسانة المطبوعة المؤدية إلى شاطئ البحر، وتم تسوية وفرد رمال الشاطئ لمسافة ٤ كم لإعطاء أكبر قدر من رؤية البحر والاستمتاع بمنظره الخلاب، وتم تجهيز وتسوية التبة أمام المنطقة الترفيهية وعمل ممشى بعرض ١٧ مترا أعلى التبة.

تتبنى الدولة إذن فلسفة تأسيس جديدة مُعدة للمُستقبل بحيث تجمع مناطق الأعمال الخاصة بالحكومة، وتوفر لها مناطق سكنية راقية تُناسبها، وتلحق بها مناطق ترفيهية للسُكان بداية من السينمات وأماكن التسوق والمُتنزهات الخضراء والساحلية، فلسفة تستغل الموقع الاستراتيجي للمدينة كمُلتقى للمنطقة الأورومتوسطية والقارة الإفريقية.

مدينة الإسكندرية الجديدة

بفلسفة مُغايرة تمامًا يجري تأسيس مدينة الإسكندرية الجديدة والتي تقع على الامتداد الصحراوي الغربي لبحيرة مريوط، على بعد ٦كم من وسط الإسكندرية، وترتبط بالطريق الصحراوي والطريق الزراعي. وتمتد المدينة من كارفور الإسكندرية إلى كارفور مدينة برج العرب. وهذا الموقع يتميز بوجود أرض النزهة بمركزه، حيث يتم تحويل ٦٠ مليون متر مربع تقريبًا من العشوائيات لتصبح مناطق راقية ومتحضرة. وتتمتع المنطقة أيضًا بتوافر المياه بها سواء مياه أرتوازية "مياه جوفية"، بجانب قربها من البحر ووجود بحيرة في منتصفها بحيث تساعد على سرعة تنميتها في حال رغبة الدولة في إنشاء محطات تحلية مياه بها، توفيرًا لنفقات نقل المياه أو خلافه. وتتكون المدينة من ثلاثة مواقع أولها المنطقة الكائنة خلف المركز التجاري «كارفور» والتي يطلق عليها منطقة الـ ٥٠٠ فدان، والتي تصل مساحتها إلى ٤٢٠ فدانًا بعدما تم تخصيص ٨٠ فدانًا لبناء مستشفى الشرطة، هذا بالإضافة إلى المنطقة الثانية والتي تقع في حوض الـ ١٠٠٠ فدان ومثلث الـ ٣٠٠ فدان، لتصل مساحتها الإجمالية إلى ١٣٠٠ فدان، فيما تقع المنطقة الثالثة على محور التعمير غرب الإسكندرية بين المنطقة السكنية «العروبة» ومشروع أليكس ويست المطل على بحيرة مريوط، والتي تبلغ مساحتها نحو ٢٦٠٠ فدان. تضم المدينة العديد من الخدمات الهامة التي تلبي جميع الاحتياجات الأساسية والترفيهية لجميع فئات

المستهلكين، تشمل مجتمعات عمرانية وفنادق سياحية، ومدارس وجامعات تضم مساحات خضراء، بالإضافة إلى مشروع منفصل خاص بالسياحة العلاجية، وإنشاء قرية الإسكندرية الذكية. كما يضم المخطط إنشاء أكبر سوق دولي للمنتجات المصرية، وإنشاء شبكة صرف صحي بأحدث النظم العالمية. يتضح إذن أن المُقاربة التي تتخذها الدولة في إنشاء الإسكندرية الجديدة هي ترميم الوجه الحضاري للمدينة وإنشاء مُتنفس للتوسع العُمراني بها، وذلك للتغلب على مشكلة الإسكان المُخالف بالمدينة القديمة ونقل الكُتلة السكانية التي تضغط على البنية التحتية لها إلى منطقة جديدة تُناسب بنيتها التحتية الضغط المُتوقع أن يتنامى في المُستقبل.

— مدينة الفرافرة الجديدة

يمثل مشروع مدينة الفرافرة الجديدة أحد المشروعات القومية، التي يتم تنفيذها بمحافظة الوادي الجديد، بصحراء مصر الغربية، وتبلغ مساحتها ٢٠ ألف فدان، وقد صُممت لتُناسب المشروعات الزراعية الجاري تأسيسها والتوسع فيها من أمثلة مشروع المليون ونصف مليون فدان ومشروع مزارع التمور وغيرها، حيث تقوم على إنشاء عدد ٣ قرى صديقة للبيئة، تضم ٢٠٠٠ بيت ريفي عبارة عن دور أرضي قابل للتعلية، ومعها ٤٠ عمارة سكنية ومباني خدمية كالمدارس ومحطة مُعالجة مياه الآبار، ومحطة طاقة شمسية وغيرها.

بث روح المُستقبل في جسد الحاضر

- تطوير المناطق الخطرة
- تطوير البنية الرياضية
- تطوير البنية الثقافية

بث روح المُستقبل في جسد الحاضر

لم يشغل الدولة انخراطها في تأسيس بنية المُستقبل عن إعادة تأهيل المُدن الحالية، حيث راعت الدولة تصحيح أخطاء الماضي، وبث الروح المصرية الجديدة في القائم من المدن الحالية، ولذلك جرى تأهيل العشوائيات بهذه المُدن والاهتمام من جديد ببنيتها الرياضية والثقافية، ومن أهم المشروعات في هذا الإطار.

تطوير المناطق الخطرة

بتكلفة ١,٢ مليار جنيه، افتتاح مشروع بشاير الخير ١ في منطقة غيط العنب، الذي أقيم على مساحة ١٢,٣ فدان في سبتمبر ٢٠١٦ واستغرق تنفيذ المشروع عامين ويتكون من مجمع سكني عبارة عن ١٧ عقارًا سكنيًا بإجمالي ١٦٣٢ وحدة بقوة استيعابية ١٠ آلاف مواطن، ثم في ديسمبر ٢٠١٨ وبتكلفة قدرها ٤٠٠ مليون جنيه، افتتحت المرحلة الثانية من مشروع بشائر الخير؛ وتم تنفيذ المشروع، ويقع شمال بحيرة مريوط وغرب محرم بك وجنوب حي اللبان والعطارين، واستهدفت المرحلة الثانية إنشاء ١٨ بلوك وعمارة فردية، بإجمالي ٣٧ عمارة، تضم ١٨٦٩ وحدة سكنية كاملة المرافق والفرش والتجهيز، لتوفر الحياة الكريمة لحوالي ١٠ آلاف مواطن؛ بالإضافة إلى ٤ مصاعد كهربائية لكل بلوك سكني، ومسطح تجاري بمساحة ١٧ ألف متر مربع يتكون من ٣٣٨ محلاً تجاريًا متوسط مساحة المحل ٣٢ مترًا تقريبًا بالدور الأرضي و ١٣ مولاً تجاريًا بمساحة ٩١٥ مترًا مربعًا للمول الواحد بالدور الأول علوي وطرق إسفلتية بطول ٢٥٠ مترًا بالإضافة إلى ١٥ ألف متر مربع أرصفة ومسطحات خضراء. ويجري التحضير حاليًا للبدء في بشاير الخير ٣ على مساحة ١٠٥ فدان مُقسمة على ١٠٠ بلوك سكني بعدد ٢٠٠ عمارة، وبإجمالي أكثر من عشرة آلاف وحدة سكنية تتسع لنحو ٥٤ ألف فرد، بالإضافة إلى ٦٢ ألف متر مُربع من المُنشآت التجارية. وفي ديسمبر ٢٠١٩ جري توقيع اتفاقية تعاون بين مُحافظة الإسكندرية وصندوق تطوير المناطق العشوائية للبدء في تطوير ٧ مناطق عشوائية بتكلفة ٨١١ مليون، بأحياء المنتزه أول والمنتزه ثان وشرق ووسط والعجمي، وهي: عزبة محسن وسيدي بشر قبلي بالمنتزه أول، والعصافرة قبلي بالمنتزه ثان، ومنطقة دنا والمحروسة بشرق، ومنطقة الحضرة الجديدة ومنطقة نادي الصيد بوسط، ومنطقة الدخيلة بالعجمي، في مُدة ١٢ شهر، يأتي هذا استكمالا لخطة الدولة في تطوير والارتقاء بالمناطق العشوائية غير المخططة بصورة متكاملة.

– تطوير البنية الرياضية

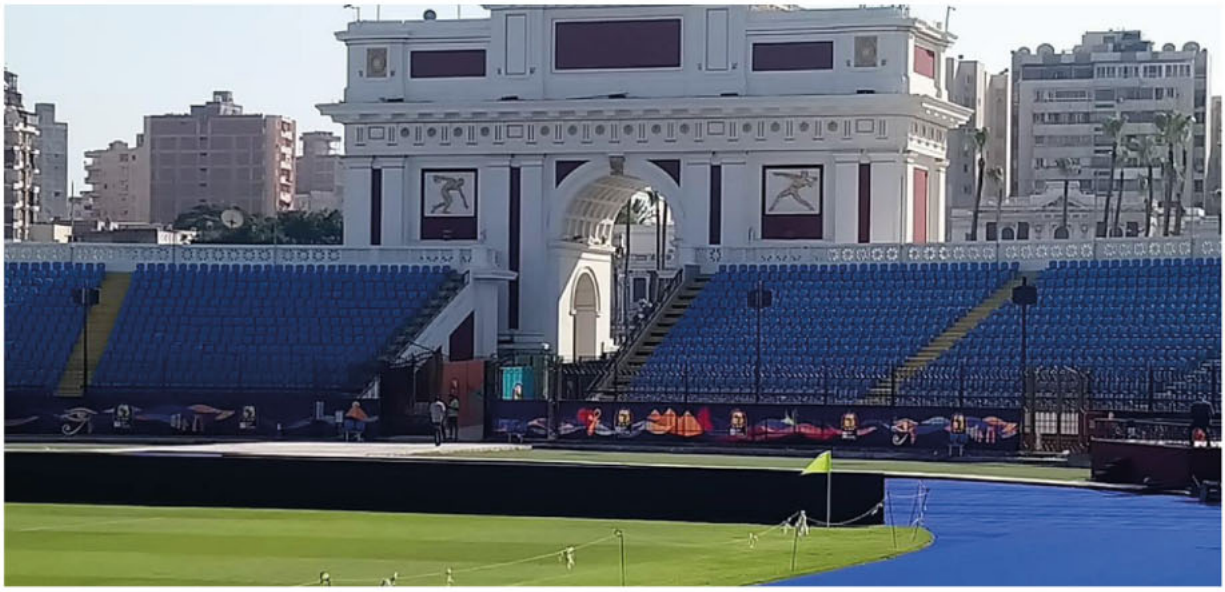

بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه جرى تطوير استاد الإسكندرية والمنطقة المحيطة به ضمن استعدادات مصر لاستضافة كأس أمم إفريقيا ٢٠١٩، وتضمنت أعمال التطوير: تطوير بعض الأنظمة داخل الاستاد بالكامل، وشهد الاستاد تغيير منظومة الحريق بالكامل، ومنظومة الكاميرات، ومنظومة الإذاعة، ومنظومة ري الملعب، وكذلك غرف اللاعبين، في حين تم تطوير ورفع كفاءة المسطح الأخضر، وكراسي المدرجات، والشاشة الكبرى في الاستاد، والسور الخارجي، ومنظومة دخول الجماهير. كذلك وافقت وزارة الشباب والرياضة في عام ٢٠١٧ على تخصيص مبلغ ٣٧ مليون جنيه لرفع كفاءة ملعب كرة القدم بالقرية الأوليمبية بالكيلو ٩ شرق مدينة مرسي مطروح، ليكون ملعب نادي الرجاء ممثل المحافظة في الدوري الممتاز، وفي عام ٢٠١٩ بدأت الوزارة استكمال القرية الأوليمبية بالتعاون مع محافظة مطروح، والتي تضم استاد لكرة القدم والذي يسع لـ ١٧ ألف مشجع، وصالة مغطاة تتسع لـ٣ آلاف متفرج، ودراسة إنشاء استاد مُستقل ومدينة شبابية بمدينة مطروح. وفي الوادي الجديد شهدت المُحافظة تطوير استاد الخارجة لإنشاء أول مضمار جري بالترتان لممارسة رياضات ألعاب القوى به على مستوى المحافظة وتجهيزه بصرف مغطي لحمايته بتكلفة ٦ ملايين جنيه، وفندق الرياضيين بمدينة الخارجة بتكلفة إجمالية ١٠ ملايين جنيه، كما إنه يجرى التخطيط لرفع كفاءة المدينة الشبابية بالوادي الجديد لتصبح مدينة شبابية عالمية مثل المدينة الشبابية بشرم الشيخ، وسيجرى توفير الدعم اللازم وتوفير كافة احتياجات المدينة الشبابية التي تضم مساحة ٢٥ فدانًا، وذلك لاستضافة المؤتمرات والمعسكرات الرياضية المحلية والدولية واستغلالها بالشكل الأمثل.

تطوير البنية الثقافية

على قدم وساق شرعت الدولة في تحديث المُنشآت الثقافية بالإقليم، فتم افتتاح قصر ثقافة الأنفوشي بالإسكندرية وذلك بعد الانتهاء من عملية الإحلال والتجديد، حيث يعد الأنفوشي أحد أكبر وأهم القصور الثقافية على مستوى الجمهورية ويعد منارة ثقافية تخدم سكان محافظة الإسكندرية، وتبلغ مساحته ٢٥٠٠ متر مربع، ويتكون من ٣ طوابق تشمل قاعتي مسرح، ومكتبتين عامتين ونادي تكنولوجيا معلومات، وقاعات لتدريب الفرق الفنية التابعة للقصر وقاعة متعددة الأنشطة، ومرسم للكبار وآخر للطفل بالإضافة إلى قاعة معارض أُطلق عليها قاعة ناجي نسبة للفنان التشكيلي محمد ناجي. وكذلك افتتاح قصر مصطفى كامل بعد الانتهاء من عملية الترميم والتجديد بمدينة الإسكندرية، ويقع على مساحة ١٢٠ مترًا ويتكون من أربعة أدوار؛ يضم الدور الأرضي منها قاعة تستخدم لإقامة الورش الفنية والمرسم والمعارض الفنية، ويضم الدور الثاني نادى تكنولوجيا المعلومات لتقديم دورات تدريبية لرواد القصر على كيفية استخدام برامج الحاسب الآلي، ويضم الدور الثالث مكتبة عامة، بالإضافة لمكتبة أخرى للطفل، أما الدور الأخير فهو عبارة عن قاعة تدريبات لفرق الفنون الشعبية والموسيقى العربية وتستخدم في إقامة العروض الفنية حيث تم تجهيزها بأحدث أجهزة الصوت والإضاءة بالإضافة لخشبة مسرح متوسطة، ويمكن استخدامها لإقامة الندوات والأمسيات الشعرية.

كذلك ما تزال أعمال ترميم الواجهات الرئيسية الغربية والشرقية وأعمال ترميم الحوائط الأثرية الداخلية للمتحف الروماني اليوناني جارية، وتم الانتهاء من أعمال الرفع المساحي ورفع المخلفات بالموقع العام للمتحف، كما انتهت أعمال تركيبات الهيكل المعدني لمبنى المتحف بنسبة تصل إلى ٩٠٪، بالإضافة إلى أعمال تدعيم العناصر الإنشائية للدور الأرضي بالمتحف، واستكمال أعمال التشطيبات المعمارية للمبنى الإداري الملحق بالمتحف وقاعات العرض المتحفي. ومن المقرر أن يصبح المتحف مركزًا علميًا وثقافيًا لحضارات البحر المتوسط، حيث يضم أكثر من ٣٠ قاعة للعرض المتحفي طبقًا لسيناريو العرض المتحفي الذي قامت بوضعه لجنة أثرية تم تشكيلها لعرض قرابة ٢٠ ألف قطعة أثرية ترجع للعصور اليونانية والرومانية. وفي مطروح تم إعداد وتجهيز المتحف الأثري بعد سنوات من التوقف، ليقام على مساحة ١٥٦٠ مترًا مسطحًا، من طابقين بالجزء الغربي من مكتبة مصر العامة في وسط مدينة مرسى مطروح، ليخدم الحركة السياحية بالمحافظة، ويضم حوالي ألف قطعة أثرية من العصور الفرعونية والرومانية والقبطية والإسلامية وبعض القطع الأثرية الخاصة بحقبة حكم إحدى الأسر الليبية لمصر في العصور القديمة.

طاقه المُستقبل لإقليم المُستقبل

- الطاقة النووية
- الطاقة الشمسية

طاقه المُستقبل لإقليم المُستقبل

يُعد الإقليم كمُتنفس مُستقبلي لكتلة سُكانية كبيرة، ولذلك تتجه الدولة إلى الاستثمار
يُعد الإقليم كمُتنفس مُستقبلي لكتلة سُكانية كبيرة، ولذلك تتجه الدولة إلى الاستثمار
في مصادر طاقة مُتجددة تخدم أغراض التنمية المُستدامة في المُستقبل وذلك في إطار شامل للتحول نحو الطاقة الجديدة والمُتجددة تتضمنه استراتيجية مصر ٢٠٣٠، ومشروع مصر القومي للتحول لمركز لتداول الطاقة في الإقليم، ولذلك فإن مصادر الطاقة المُنفذة بالإقليم جاءت الأغلبية الساحقة منها في شكل مصادر جديدة ومُتجددة ومن أهمها

الطاقة النووية

اختيرت منطقة الضبعة بمحافظة مرسى مطروح بمحاذاة ساحل البحر المتوسط، لإنشاء أول محطة لتوليد الطاقة النووية على مساحة ٤٥ كم٢، في عام ٢٠١٥، وجرى التوقيع على البدء في تفعيل وتنفيذ عقود المشروع في عام ٢٠١٧، بين الرئيس «عبد الفتاح السيسي» ونظيره الروسي «فلاديمير بوتن»، بتكلفة إجمالية بلغت ٢٩ مليار دولار، بينها قرض روسي بقيمة ٢٥ مليار دولار، وتتكفل مصر بالتمويل الباقي. يتضمن المشروع إنشاء ٤ مفاعلات نووية بقدرة إجمالية قدرها ٤٨٠٠ ميجاوات، من طراز الجيل الثالث المُطور لتوليد الطاقة

النووية بطاقة ١٢٠٠ ميجاوات لكل مفاعل (VVER – ١٢٠٠)، ومن المتوقع الانتهاء من الوحدة الأولى والاستلام الابتدائي والتشغيل التجاري بحلول عام ٢٠٢٦، والانتهاء من الوحدات الثلاث الأخرى بحلول عام ٢٠٢٨، وتتراوح نسبة المساهمة المحلية في الوحدتين الأولى والثانية بين ٢٠٪ – ٢٥٪، وتزداد بصورة تدريجية في الوحدات التالية لتصل إلى حوالي ٣٥٪ في الوحدة الرابعة، وتقوم شركة "روس أتوم" الروسية بالإشراف علي بناء وتشغيل وصيانة المحطة في العشر سنوات الأولي من بداية التشغيل، كما ستقوم بتزويدها بالوقود النووي الروسي طوال فترة تشغيل المحطة النووية مما يضمن التكلفة التنافسية للطاقة الكهربائية لمدة ٦٠ عام، كما يساهم في توفير ١٠ آلاف فرصة عمل أثناء إنشاء المشروع، وحوالي ٤ آلاف فرصة عمل دائمة أثناء تشغيله، وستُشكل المحطة نحو ٣٪ من إجمالي قُدرات التوليد المصرية في عام ٢٠٣٥، ويُظهر الشكل التالي تأثير محطة الضبعة النووية بعد دخولها الخدمة بالكامل في مُقارنة بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٣٥.

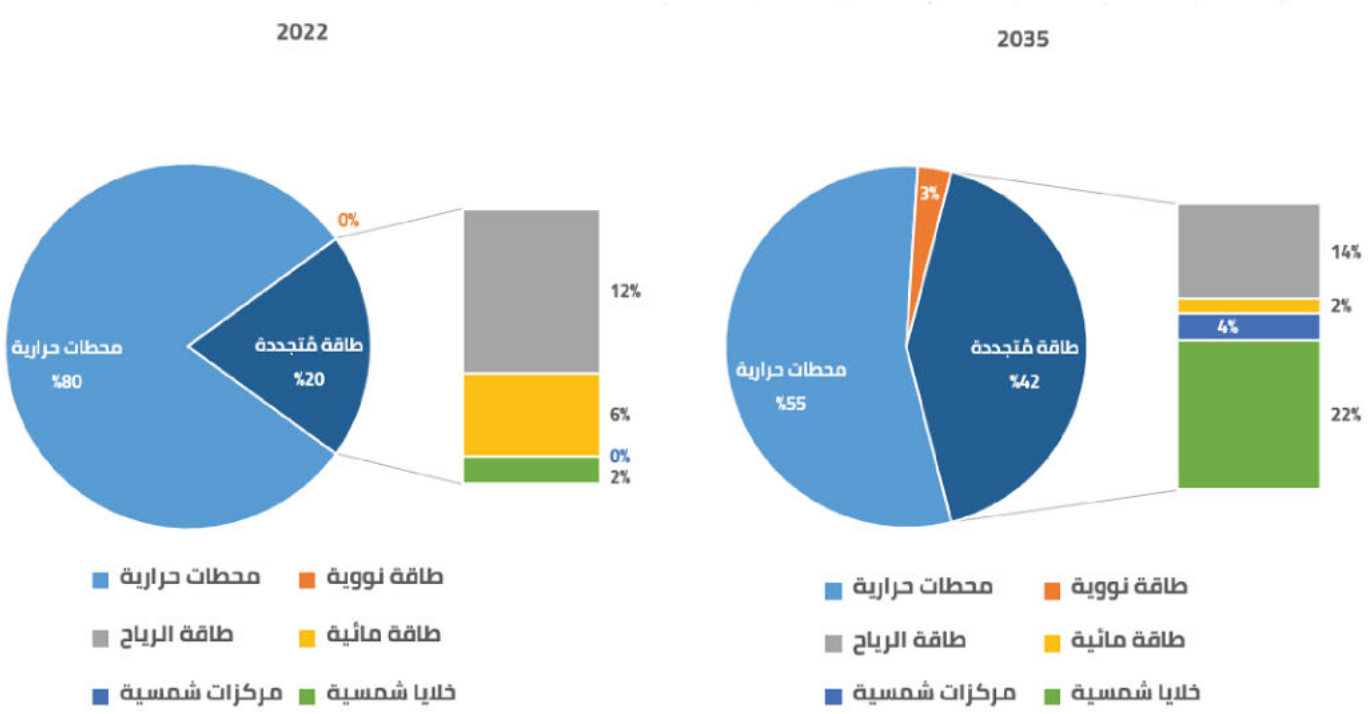

مُساهمة مُفاعلات الضبعة النووية في خليط الطاقة المصري بحلول ٢٠٣٥

– الطاقة الشمسية

تُعتبر مُحافظة الوادي الجديد بعد البحر الأحمر من أعلى محافظات الجمهورية من حيث عدد محطات الطاقة الشمسية غير المُتصلة بالشبكة القومية والتي شُيدت خصيصًا لخدمة المناطق النائية وتوفير المقومات التنموية لوضعها على قدم المساواة مع مناطق الوادي والدلتا، توضح الخريطة التالية عدد المحطات وقُدرة كُلاً منها في مصر

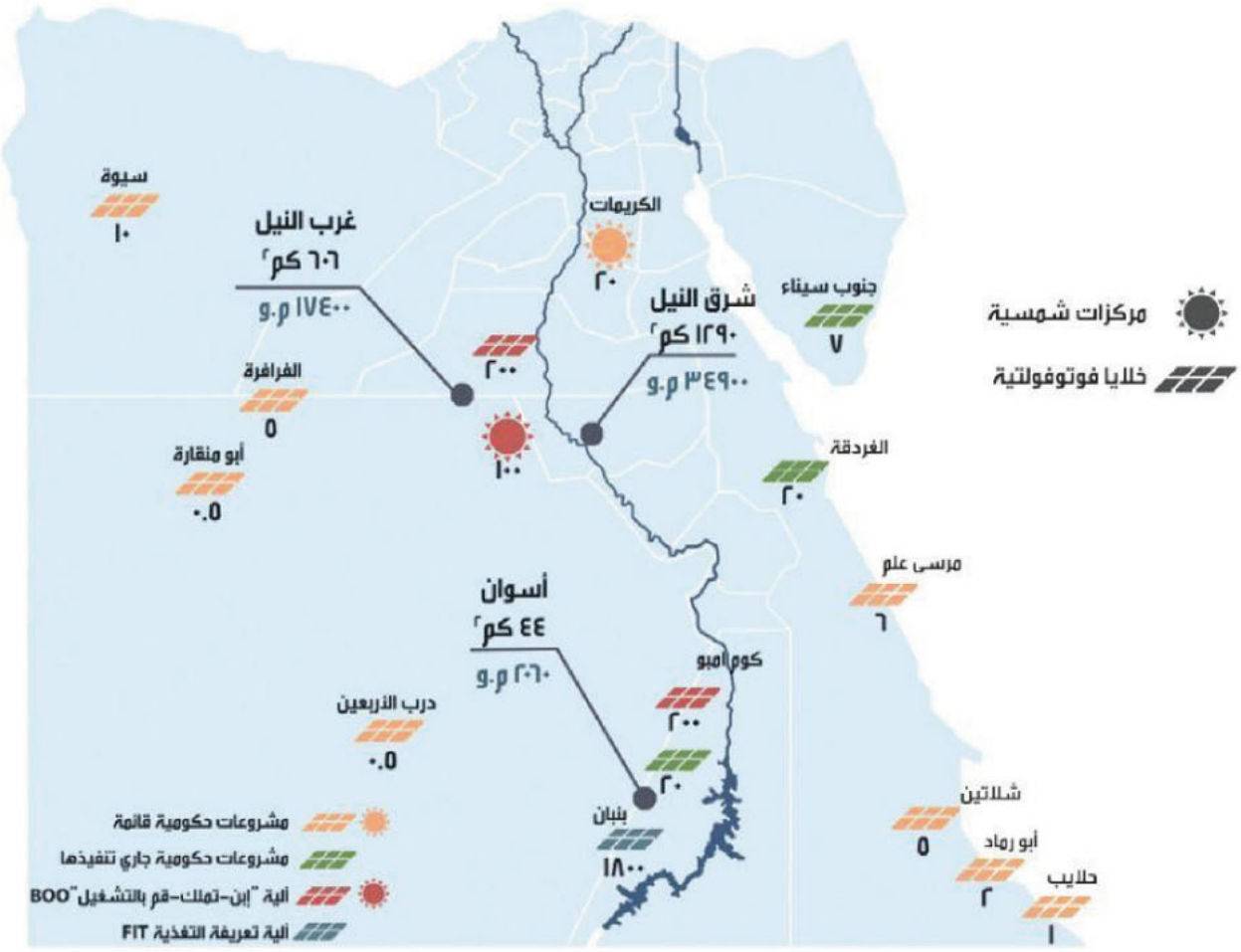

ويتضح من الخريطة أن الدولة نفذت في الإقليم أول محطة توليد كهرباء بالطاقة الشمسية بواحة سيوة بمحافظة مطروح بقدرة ١٠ ميجاوات، وبتكلفة إجمالية بلغت ٢٥ مليون دولار، ويعمل مشروع المحطة على الوفاء باحتياجات مدينة سيوة من التغذية الكهربائية لنحو ٦٠ قرية ومجمع سكني، وكذلك توفير الطاقة الكهربية للمشروعات السياحية بالمحافظة، كما تساهم المحطة في توفير استهلاك نحو ٥ ملايين لتر من الديزل سنويًا مع تفادى انبعاث نحو ١٤ ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا. كما نُفذت محطة الفرافرة بقدرة ٥ ميجاوات، وهي تكفي للوفاء بكل الاحتياجات الأساسية للمنازل والمرافق الأساسية والخدمات لقرى

مركز ومدينة الفرافرة، وتم تشغيل المشروع اعتبارًا من ديسمبر ٢٠١٥، كما أن المحطة تساهم في تنمية المنطقة عمرانيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، عن طريق توفير الخدمات الأساسية لها والقضاء نهائيا على مشكلة انقطاع التيار الكهربائي، علاوة على تشغيل آبار المياه الجوفية بالطاقة الشمسية بدلاً من ماكينات الديزل. يُضاف إلى ذلك ما تم تنفيذه في أبو منقار من محطة بقدرة ٠،٥ ميجاوات، على مساحة ١٧٠ ألف م٢، وهي تكفي للوفاء بكل الاحتياجات الأساسية للمنازل والمرافق الأساسية في القرية. وبنفس القدرة نُفذت محطة للطاقة الشمسية بقدرة ٠،٥ ميجاوات، بمنطقة المرحلة الثانية بقرى درب الأربعين جنوب مركز ومدينة باريس على مساحة ٢٥٠ ألف م٢، لتفي بالاحتياجات الأساسية لسكان القرى بالمنطقة. كذلك اتجهت الدولة لإنشاء محطة في مدينة الإسكندرية بهدف تعزيز البحث العلمي في مجال الطاقة الشمسية تحت اسم « ماتس»، والذي يُعد المشروع الأضخم تكنولوجيًا في مصر والوطن العربي بالتعاون بين أكاديمية البحث العلمي والاتحاد الأوروبي، حيث شاركت فيه هيئات وبيوت خبرة وشركات عالمية، وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع ٢٢ مليون يورو، ساهمت أكاديمية البحث العلمي المصرية بـ ٢,٤ مليون دولار، تقوم المحطة بتوليد ٥ ميجاوات طاقة حرارية، وا ميجاوات من الطاقة الكهربية، وتحلية ٢٥٠ ألف متر مكعب من المياه المالحة يوميًا من خلال توظيف أحدث التطبيقات التكنولوجية في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة، ويتم تشغيل المحطة بالكامل بواسطة فريق عمل مصري.

محطات تحلية المياه... حلول استباقية

محطات تحلية المياه... حلول استباقية

إرتأت الدولة الاتجاه إلى تحلية مياه البحر، في المناطق البعيدة عن الوادي، تقليلاً لنفقات البنية التحتية اللازمة لنقل المياه لها من ناحية ومن ناحية أخرى توفير كميات مياه إضافية دون المساس بالكميات المُتاحة حاليًا وذلك لتقليل الفجوة بين الاستخدام والمُتاح، وتتركز مشروعات التحلية في المحور الغربي في مُحافظة مطروح التي تتضمن ١٣ محطة بطاقة ٢٣٨,٥ آلاف متر مكعب يوميًا، وقد استقرت الطاقة التصميمية لمحطات التحلية بمحافظة مطروح عند ١٦,٥ ألف متر مكعب يوميًا، لكنه بعد عام ٢٠١٤ ارتفعت الطاقة التصميمية والإنتاجية للمحطات إلى نحو ٢٩٠ ألف متر مكعب يوميًا، أي تم إضافة نحو ٢٧٣ ألف متر مكعب، ومن أهمها محطات الرملية ١، ٢ و٣، وبتكلفة ٥٢٠ مليون جنيه أقيمت المحطتين ١ و٢، وبالنسبة للرميلة ١ فقد أنشئت على مساحة ٤٥ ألف متر، على شاطئ البحر، بمنطقة الرميلة، شرقي مدينة مرسى مطروح، وافتتح الرئيس السيسي، في شهر مايو ٢٠١٥ المحطة الأولى من محطات الرميلة لتحلية مياه البحر، وبدأ إنتاجها بطاقة ٢٤ ألف متر مكعب. وافتتحت محطة الرميلة ٢ خلال عام ٢٠١٦، وبدأ إنتاجها بطاقة ٢٤ ألف متر مكعب يوميا، إلى جانب إنتاج محطة تحلية باجوش التابعة للقوات المسلحة بطاقة ٢٤ ألف متر يوميا. أما المحطة الثالثة فقد تكلفت ٢٠٠ مليون جنيه وتأتي بطاقة ١٢ ألف متر مُكعب

مليون جنيه وتأتي بطاقة ١٢ ألف متر مُكعب يوميًا، وتتولى شركة مياه مطروح إدارة وتشغيل محطات التحلية، وعملية نقل المياه إلى الخزانات الاستراتيجية بمنطقة الكيلو ٩ أو عبر الخطوط لمنازل المواطنين. يُضاف إلى ذلك محطتا باجوش الأولى والثانية وذلك بطاقة إنتاجية ٢٤ ألف متر مُكعب يوميًا بتكلفة إجمالية ٢٤٠ مليون جنيه، بالإضافة إلى أنه تم رفع كفاءة محطات تحلية مياه البحر لمدينة السلوم على الحدود الغربية لتصل إلى ٤٠٠٠ متر مكعب يوميًا بدلاً من ٢٠٠٠ متر مكعب وكذلك محطة تحلية مياه البحر لمدينة سيدي براني لتصل إلى ٤٥٠٠ متر مكعب يوميًا بدلاً من ١٠٠٠ متر وإنشاء محطة مياه النجيلة بطاقة إنتاجية ١٠٠٠ متر مكعب يوميًا لتخدم أهالي قرى ونجوع مدن غرب مرسى مطروح وتوفير مياه الشرب. كما تم رفع كفاءة محطة تحلية مياه البحر بمنطقة كليوباترا لتصل إلى ٦٥٠٠ متر مكعب يوميًا بدلاً من ٢٠٠٠ متر مكعب وتقوم بتغذية مناطق القصر وعجيبة والأبيض والغرام والمعسكرات الشاطئية والمنتجعات السياحية الجديدة وتخفيف الضغط على مياه الشرب القادمة من محطة مياه الشرب بالعلمين لمدينة مرسي مطروح.

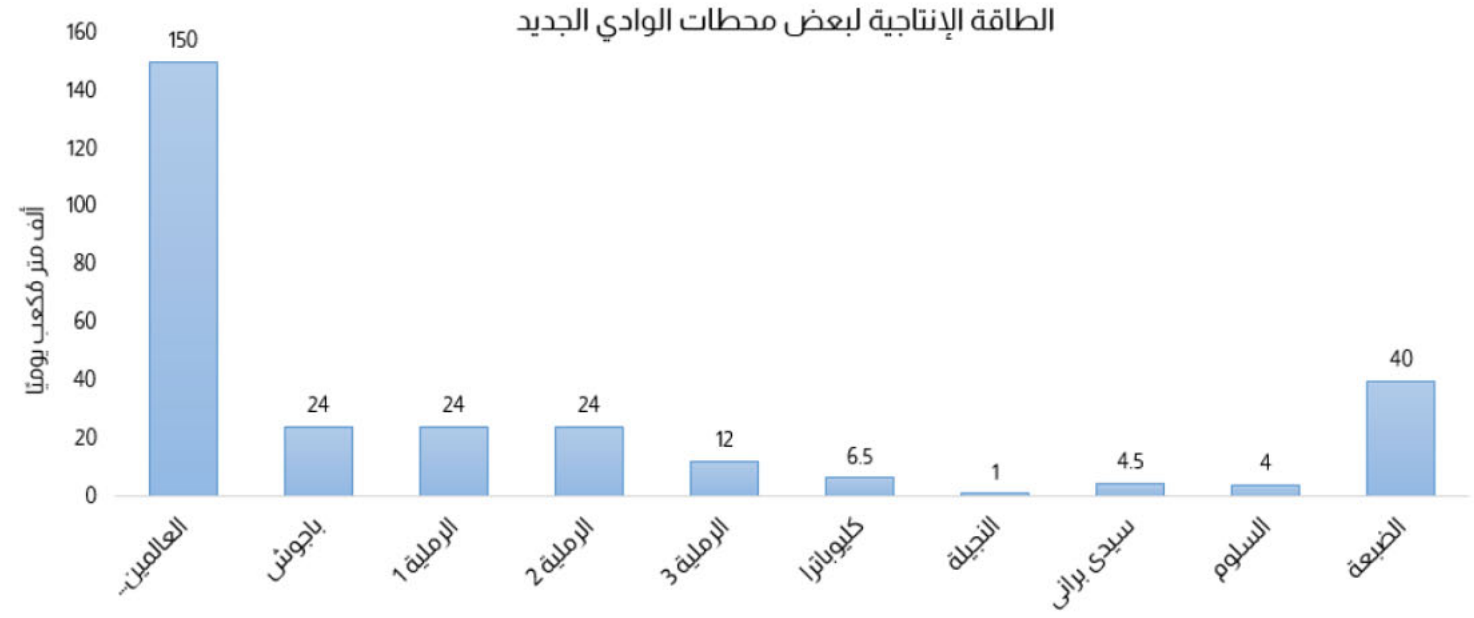

الطاقة الإنتاجية لبعض محطات تحلية المياه في الوادي الجديد

القطاعات الإنتاجية توطين للتنمية

- قطاع النفط
- القطاع الصناعي
- مشروعات الموانئ
- المشروعات الزراعيه

القطاعات الإنتاجية.. توطين للتنمية

عملت الدولة على استغلال الموارد الطبيعية الكامنة في المحور الغربي، وذلك بإنشاء نشاطات إنتاجية تُعظم من استغلالها وتُضيف إلى قيمتها، فلكل مورد أنشأت الدولة أو توسعت في نشاط إنتاجي، بداية من الصناعات البتروكيماوية لاستغلال الثروات النفطية والمزارع لاستغلال الأراضي المُستصلحة والبنية التحتية الفريدة للري، وذلك على ما يلي

قطاع النفط

على مدار الخمس سنوات الماضية تم تسجيل ٢٤٨ اكتشافًا بتروليًا جديدًا (١٦٥ زيت خام، ٨٣ غاز) بمناطق الصحراء الغربية والشرقية والبحر المتوسط وسيناء والدلتا وخليج السويس، وفي عام ٢٠١٩ وحده، اكتشفت مصر حوالي ٥٥ حقل بترول وغاز في المحور الغربي، مما جعل المحور يأتي على رأس مناطق الإنتاج في مصر، ويوضح الشكل التالي إنتاج المناطق المصرية المُختلفة من النفط في مصر فيما بين العامين الماليين ٢٠١٠/٢٠١١ و٢٠١٨/٢٠١٩

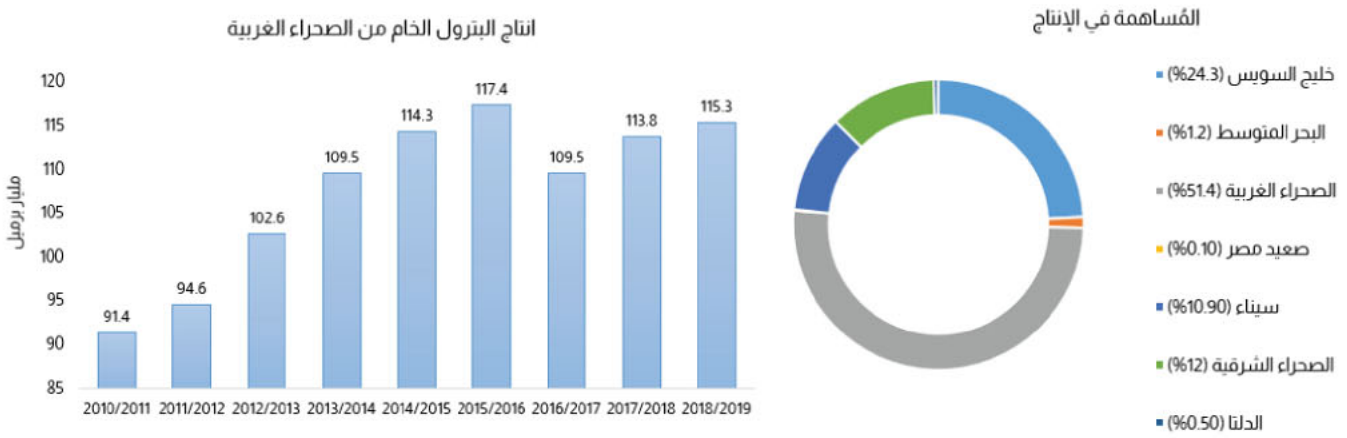

مُساهمة المحور الغربي في إنتاج النفط بين الأقاليم المصرية المُختلفة

وفي مايو ٢٠١٨، أعلنت الهيئة المصرية العامة للبترول عن جولة مناقصة دولية تقدم ١١ منطقة امتياز في مصر؛ خمسة منها كانت تقع في الصحراء الغربية. وقد غطت الكتل المعروضة مساحة إجمالية قدرها ١٢٥٦٢ كيلومتر مربع، وتم الإعلان عن نتائج جولة العروض في فبراير ٢٠١٩، على هامش معرض مصر للبترول (EGYPS ٢٠١٩). تم منح سبع كتل لكبرى الشركات. أربعة منها تقع في الصحراء الغربية. تم منح ثلاث من هذه القطع لشركة shell، في حين تم منح واحدة لشركة Eni. وبلغ مجموع مكافآت الامتيازات الأربعة ٥٢,١٥ مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك سجل إجمالي الالتزامات المالية ٧٤ مليون دولار لحفر ١٨ بئرًا استكشافية .

الشركة	منطقة الامتياز	مساحة الامتياز (كم2)	مُكافآة التوقيع (مليون دولار)	الحد الأدنى للإنفاق (مليون دولار)	عدد الآبار الاستكشافية
Eni	جنوب غرب سيوة	3013	1.15	17	4
Shell	جنوب شرق حورس	2508	23	24.5	5
	جنوب أبو سنان	2481	1	7.8	3
	خط أنابيب أبو ماضى	3737	27	24.7	6

نتائج مناقصة الهيئة المصرية العامة للبترول في عام 2019

ومن بين أهم الآبار التي اكتُشفت في المحور خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٠

■ حقل نورس

يقع في منطقة امتياز أبو ماضي الغربية بدلتا النيل، وتم اكتشافه في يوليو ٢٠١٥، ويعد من أكبر الحقول المصرية لإنتاج الغاز، حيث ينتج بمعدل ١٨٠ مليون قدم مكعب غاز، و١٥٠٠ برميل يوميًا من المكثفات.

■ كشف بترولي بمنطقة علم الشاويش

أعلنت وزارة البترول في نوفمبر ٢٠١٦ عن اكتشاف بترولي جديد بمنطقة «علم الشاويش» بالصحراء الغربية يبلغ إنتاجه ٢٠ مليون قدم مكعب غاز يوميًا، وتم اختبار البئر من خلال تثقيب ١٢ مترًا فقط من إجمالي ١٢٥ مترًا في تكوين الخريطة الجيولوجية للكشف، واستهدفت الوزارة زيادة إنتاج البئر إلى ٦٠ مليون قدم مكعب غاز يوميًا.

■ حقول غرب الدلتا شمال الإسكندريه

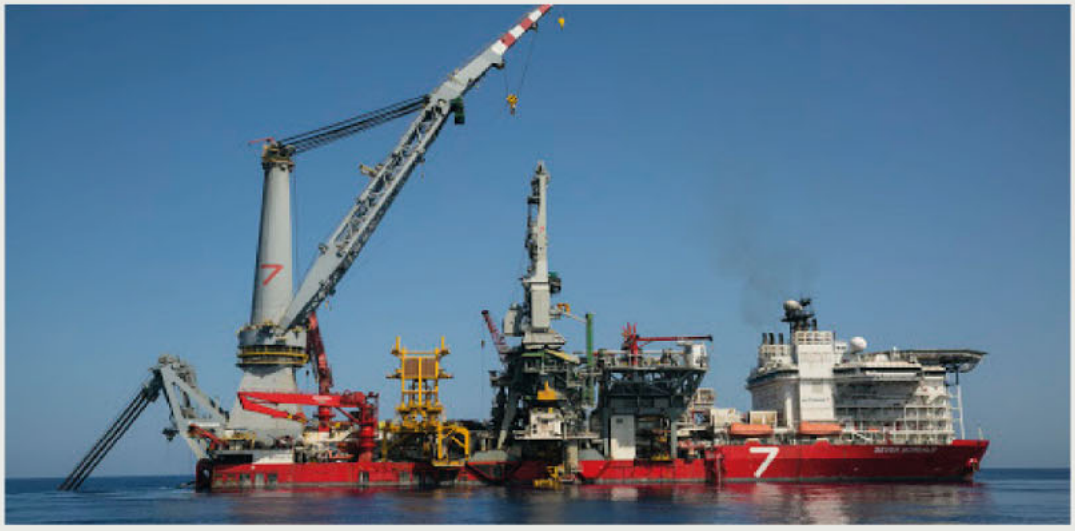

يتضمن المشروع ٥ حقول بحرية شمال الإسكندرية، كما يشتمل على اتفاقيتين وهما؛ اتفاقية شمال الإسكندرية واتفاقية غرب البحر المتوسط، وتبلغ احتياطيات المشروع على مدار جميع مراحله حوالي ٥ تريليونات قدم مكعب غاز ونحو ٥٥ مليون برميل متكثفات. كما يستهدف تنمية الاحتياطيات المكتشفة بالمياه العميقة من الغاز الطبيعي والمتكثفات والتي تقدر بحوالي ٥ تريليون قدم مكعب من الغازات من الحقول الخمسة (ليبرا-تورس-جيزة-فيوم-ريفين).

■ حقل فاجور بالصحراء الغربية

تمكنت شركة «إيني الإيطالية» في عام ٢٠١٨ من اكتشاف نفطي جديد بحقل فاجور بالصحراء الغربية، والذي يقع على بعد ١٣٠ كم شمال واحة سيوة، لتعلن في يوليو ٢٠١٩ عن بدء الإنتاج من حقول جنوب غرب مليحة في الصحراء الغربية بمعدل ٥ آلاف برميل يوميًا ومن المخطط أن يصل الإنتاج إلى ٧ آلاف برميل يوميًا.

■ اكتشاف حقل غاز في منطقة امتياز شرق الأُبيض

اكتشفت شركة «إيني» الإيطالية في أغسطس ٢٠١٨ حقل غاز جديد يقع في منطقة امتياز شرق الأُبيض الواقعة في الصحراء الغربية، يوصل عمق البئر إلى ١٧ ألف قدم مكعب، ويُمكن لحقل «فارميد» أن ينتج ٢٥ مليون قدم مكعب بشكل تجريبي.

■ كشف بترولي في منطقة أبو سنان

انتهت شركة «برج العرب» للبترول في ديسمبر ٢٠١٩ من عمليات حفر بئر استكشافية ناجحة في منطقة أبو سنان بالصحراء الغربية مما أسفر عن تحقيق كشف بترولي جديد باسم «إيه. إس.إتش٢» بمعدل إنتاج يصل إلى ٧ آلاف برميل من الزيت الخام يوميًا و١٠ ملايين قدم مكعب غاز يوميًا.

■ البئر الاستكشافي "مونتو"

يقع هذا البئر في ميناء أبو قير ويعتبر أول بئر يستهدف حفره في طبقة البريميسينيان على عمق أكثر من ٦ آلاف متر أو ما يعادل ٢٠ ألف قدم، وبدأت عملية الحفر في أغسطس ٢٠١٩ والتي تعتبر الأولى من نوعها لأن هذه الطبقة ذات ضغوط عالية ودرجات حرارة مرتفعة، وهي آبار استكشافية يقدر احتياطيها من الغاز بحوالي ٤,٧ تريليون قدم مكعب.

■ بدء الإنتاج من بئر «سيلفا» بالبحر المتوسط

بدأت وزارة البترول في نوفمبر ٢٠١٩ إنتاج الغاز الطبيعي من البئر «سيلفا» ضمن مشروع تنمية المرحلة «التاسعة ب» لتنمية الغاز الواقع بمنطقة امتياز غرب الدلتا العميق بالبحر المتوسط بمعدل إنتاج يتراوح بين ٦٠-٨٠ مليون قدم مكعب غاز يوميًا. وكان من المقرر أن يشهد شهر مارس الماضي وضع الآبار الثلاث الأخيرة في هذا المشروع على الإنتاج -الذي تبلغ استثماراته الكلية أكثر من ٦٠٠ ملايين دولار- بمعدل ١٧٠ مليون قدم مكعب يوميًا. ويعد مشروع «المرحلة ٩ ب» أحد أهم المشروعات المنفذة في المياه العميقة بالبحر لدعم معدلات الإنتاج الحالية من الغاز الطبيعي.

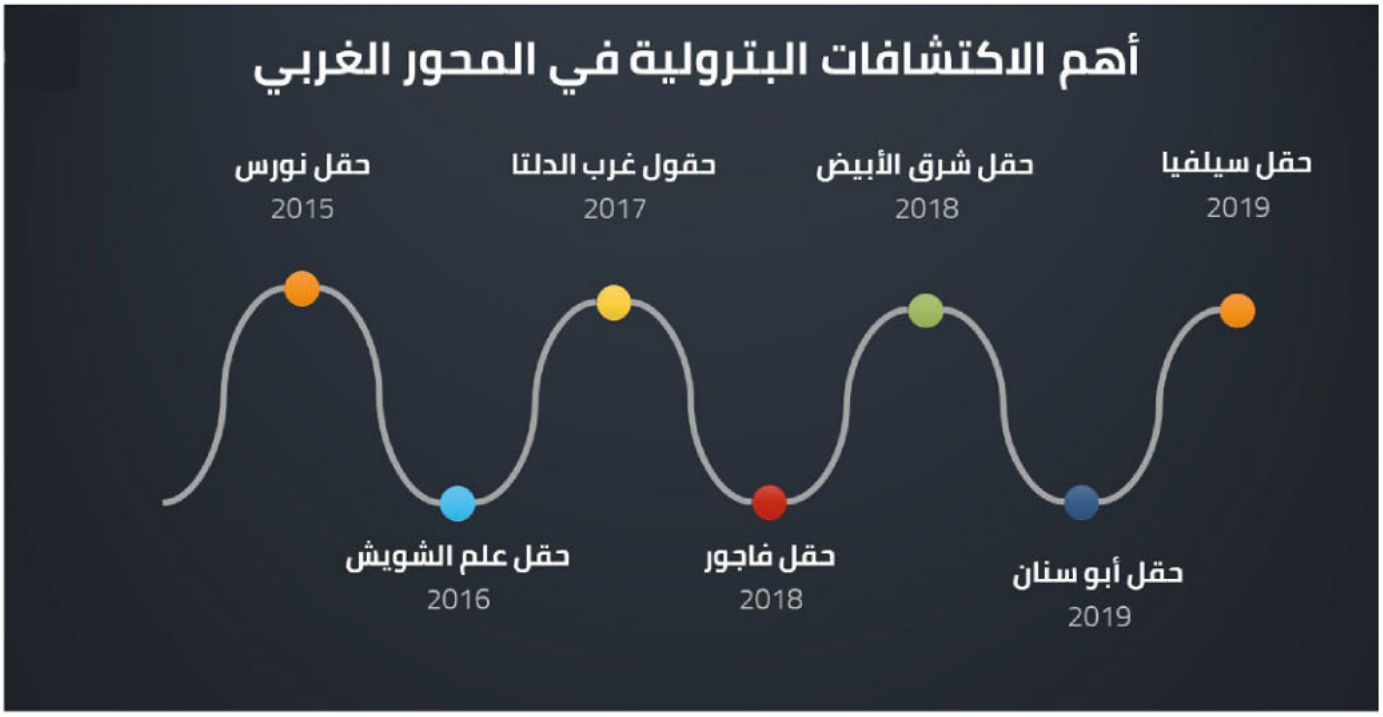

أهم الاكتشافات البترولية في المحور الغربي في الفترة 2014-2020

القطاع الصناعي

شهد القطاع الصناعي في المحور الغربي نقلة نوعية مُنذ العام ٢٠١٤، حيث انخرطت الحكومة بشكل جدي في توطين عدد كبير من الصناعات خاصة في مجالات البتروكيماويات والأغذية وتعبئة المياه الجوفية، حيث تتمتع مُحافظات المحور الغربي بميزة نسبية كبيرة في هذه الصناعات مُقارنة بباقي مُحافظات الجمهورية، ولعل الدليل الأكبر على ذلك هو ارتفاع مُساهمات المُحافظات الثلاثة في الإنتاج المصري من حيث الحجم الصافي والنسبة إلى إجمالي الإنتاج المصري.

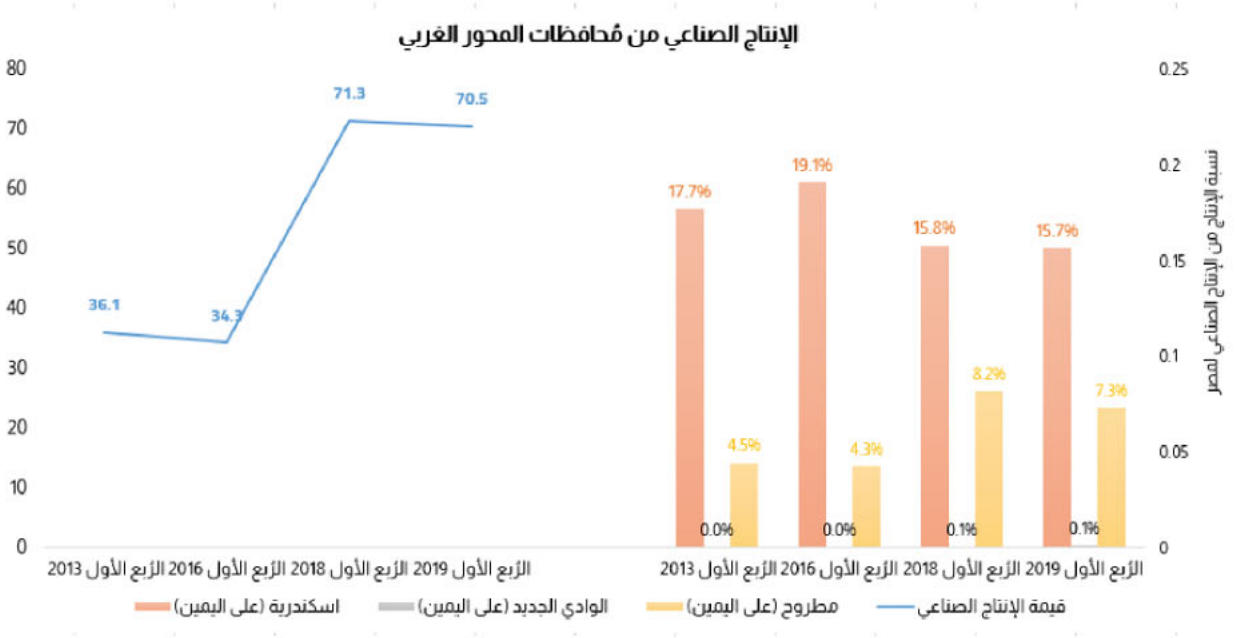

مُساهمة المحور الغربي في الإنتاج الصناعي المصري

ويتضح من الشكل ارتفاع قيمة الإنتاج الصناعي من المُحافظات الثلاثة من ٣٦,١ مليار جنيه في الرُبع الأول من عام ٢٠١٣ لتبلغ ٧١,٣ مليارًا في الرُبع الأول من عام ٢٠١٩، وكذلك ارتفعت المُساهمة في الإنتاج للمُحافظات الثلاثة من ٢٢,٢٪ من الإنتاج الكُلي للدولة في الرُبع الأول ٢٠١٦ إلى ٢٣,١٪ في الرُبع الأول من عام ٢٠١٩، ويُلاحظ على وجه الخصوص ارتفاع الناتج الصناعي من مُحافظتي الوادي الجديد من ٠٪ تقريبًا في الرُبع الأول ٢٠١٣ إلى ٠,١٪ في الرُبع الأول ٢٠١٩، ونفس الحال بالنسبة للوادي الجديد الذي ارتفع الإنتاج منه إلى مستوى ٧,٣٪ في ٢٠١٩ بعدما كان ٤,٥٪ في الرُبع الأول ٢٠١٣، ومن بين أهم المصانع التي جرى إنشاؤها في المحور ما يلي

■ مصنع إنتاج التمور بواحة سيوة

بتكلفة ١٠ مليون جنيه تم إطلاق المشروع في نوفمبر ٢٠١٨ على مساحة ١٢ فدان بطاقة إنتاجية ألف طن، ساهم المشروع في خلق فرص عمل لعدد ٧٥ عامل وعاملة، ويستهدف المشروع إنتاج أجود أنواع التمور، لتعزيز مكانه مصر في انتاج التمور عالميا.

■ توسيع معمل تكرير ميدور

بتكلفة ٢,٢ مليار دولار يهدف مشروع توسعات معمل تكرير ميدور بمحافظة الإسكندرية إلى تعظيم إنتاج المنتجات البترولية الوسطى وزيادة طاقة التكرير الحالية بحوالي ٦٠٪ إلى نحو ٧,٥ مليون طن سنويًا أي من ١١٥ ألف برميل يوميًا إلى ١٧٥ ألف برميل يوميًا. وتم توقيع العقد في عام ٢٠١٨ مع شركة «تكنيب» الإيطالية بقيمة تبلغ نحو ١,٧ مليار دولار من إجمالي تكاليف المشروع.

■ مصنع إيثدكو للبتروكيماويات

بتكلفة ١,٩ مليار دولار أنشئ المشروع على مساحة ١٧٥ فدان بمنطقة العامرية ويعتبر أحد أهم مشروعات الخطة القومية لتطوير صناعة البتروكيماويات، يتخصص المشروع في إنتاج الإيثيلين بطاقة ٤٦٠ ألف طن سنويا، وإنتاج البولي إيثيلين بطاقة ٤٠٠ ألف طن سنويًا، بهدف تغطية احتياجات السوق المحلية التي تبلغ ٧٠٠ ألف طن سنويا، وتوفير المواد البتروكيماوية الوسيطة التي تعد الأساس لإقامة العديد من الصناعات التكاملية، هذا فضلا عن تصدير فائض الإنتاج إلى الخارج.يعتبر مجمع الشركة لإنتاج الإيثيلين نموذجًا للمشروعات الصديقة للبيئة وهو أول مشروع في مصر والشرق الأوسط يعتمد على التدوير الكامل لمياه الصرف الصناعي، ومن ثم فهو يساهم في ترشيد استهلاك المياه من خارج المشروع (مياه نهر النيل) ويتواكب مع أهداف الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

■ توسيع مشروع إنتاج البولي بروبيلين بشركة "سيدبك"

يأتي مشروع توسعات «سيدبك» الجديد لإنتاج البروبيلين والبولى بروبيلين بالإسكندرية ضمن سلسلة جهود وزارة للبترول لتعزيز صناعة البتروكيماويات وزيادة الطاقة الإنتاجية لها من أجل زيادة القيمة المضافة من الثروات البترولية والغازية لصالح الاقتصاد المصري. وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع ١,٢ مليار دولار بطاقة إنتاجية ٤٥٠ ألف طن سنويًا.

■ مشروعات بتروكيماوية أخرى

توجد العديد من المشروعات الأخرى التي قامت بها الدولة والتي تتمثل في مشروع إنتاج البولي بيوتادين بشركة ايثيدكو والذي يستهدف إنتاج ٣٦ ألف طن سنويًا من مادة البيوتاديين (المطاط الصناعي) باستثمارات تبلغ ١٠٥ ملايين دولار (١,٦ مليار جنيه).ومشروع إنشاء وحدة إنتاج البنزين عالي الأوكتين بتكلفة ٢١٩ مليون دولار (٣,٣ مليار جنيه)، سيساهم المشروع في زيادة إنتاج الشركة من البنزين ٩٢ و٩٥ أوكتين بحوالي ٧٠٠ ألف طن سنويًا، وزيادة إنتاج البوتاجاز بحوالي ١٠ الأف طن سنويًا، يساهم المشروع في رفع حصة الشركة من السوق المحلي للبنزين من ١١٪ إلى ٢٠,٥٪ وزيادة إنتاج البوتاجاز ليصل إلى ٣٨ ألف طن سنويًا، الأمر الذي سيساهم في تقليل استيراده وتوفير النقد الأجنبي.

ومشروع إعادة تأهيل ورفع كفاءة خطوط إنتاج الوقود البديل (R.D.f) بمصنع الزياتين بتكلفة تبلغ ٤٧ مليون جنية، ليتمكن المصنع من زيادة الطاقة الاستيعابية له لتصل إلى ٨٠٠ طن يوميًا بدلاً من ٣٠٠ طن، مع إنتاج RDF بطاقة ٢٠٠ طن يوميًا، يأتي ذلك المشروع بالتعاون بين شركة نهضة مصر للخدمات البيئية وإحدى الشركات الكورية، يساهم المشروع في تعزيز الحفاظ على البيئة حيث إنه يعتمد على النفايات الصلبة لتوليد الوقود، ويوفر فرص عمل للشباب بالمحافظة. بالإضافة إلى إنشاء عدد ٧ مستودعات لتخزين البوتاجاز بطاقة تخزينيه ٨٤٠٠ طن لتوفير مخزون استراتيجي من البوتاجاز قادر على تلبية احتياجات المواطنين بالمحافظة وتجنب حدوث أي اختناقات خاصة في أوقات الذروة أو الأزمات.

مشروعات الموانئ

■ المحطة متعددة الأغراض بميناء الإسكندرية البحري

بتكلفة ٥٥٠ مليون دولار (٨,٥ مليار جنيه)، تعتبر المحطة أحد المشروعات العملاقة التي تعزز مكانة ميناء مدينه الإسكندرية كأحد أهم الموانئ في البلاد، يستهدف المشروع زيادة طاقة التداول بالمحطة بمقدار ٣ مليون طن سنويًا، حيث ترتفع طاقة التداول من ١٥ مليون إلى ١٨ مليون طن سنويًا، بعدد تداول للحاويات يصل إلى ١,٢٥ مليون حاوية سنويًا. تقع المحطة على الأرصفة من ٥٥ - ٦٢ بميناء الإسكندرية بمساحة ٥٦٠ ألف متر وبطول أرصفة ٢٤٨٠ وعمق ١٧ مترًا، ويمكن للمحطة استقبال عدد ٦ سفن في وقت واحد، ومن المتوقع أن يكون للمشروع أثر إيجابي على منظومة النقل البحري إذ إنه سيسهم في رفع تصنيف ميناء الإسكندرية.

■ مشروع محطة تداول الأخشاب

بتكلفة ٣٨٢ مليون جنيه يجري العمل حاليًا على مشروع رصف محطة تداول الأخشاب الذي يتم تنفيذه على رصيف ٨٥/٣، يبلغ طول الرصيف ٤٠٠ متر، ويصل عمقه إلى ١٤,٥ وساحة خلفية مساحاتها ٤٠ ألف متر مسطح، يتخصص الرصيف في تداول الأخشاب والبضائع العامة، ومن المزمع أن يتم افتتاح المشروع في يونيو ٢٠٢٠.

■ مشروع ميناء جرجوب

بتكلفة ١٠ مليار دولار بدأ العمل في المشروع في يناير ٢٠١٧، ويعد الأضخم في تاريخ المحافظة، تشمل خطة المشروع بتنفيذ ميناء «جرجوب» الذي يقع في المنطقة الغربية لمدينه مطروح، وتكمن عبقرية اختيار الموقع في أنه سيكون الأقرب لسواحل أوروبا، ويتضمن الميناء ميناء سياحي عالمي، وميناء تجاري لخدمة الحاويات ومنطقة اقتصادية صناعية لوجستية، يمتد رصيف الميناء على مساحة مليون متر، بغاطس ١٥ متر، ودوران السفن ٤٥٠ متر .

المشروعات الزراعية

مشروع الصوب الزراعية بمطروح

يعتبر مشروع الصوب الزراعية بقاعدة محمد نجيب العسكرية أكبر مشروعات الصوب الزراعية في العالم، حيث إنه يتضمن إنشاء ١٣٠٢ بيت زراعي عملاق بأحدث التكنولوجيا العالمية، وينقسم المشروع إلى ثلاثة قطاعات رئيسية يمتد القطاع الأول منها على مساحة ٢٥٠ فدانا شاملة المناطق الإدارية والخدمية (افتتحت في فبراير ٢٠١٨)، أما القطاع الثاني فيمتد على مساحة ٧٥٠ فدان (افتتحت في أغسطس ٢٠١٩)، أما القطاع الثالث تبلغ مساحته ٦٠٠٠ فدان جاري العمل عليه في الوقت الحالي. توفر القطاعات الثلاث للمشروع ١٠٠ ألف صوبة زراعية، بعد اكتمالها ستنتج أكثر من ١,٥ مليون طن (إنتاج يكفي ٢٠ مليون مصري) من الخضروات سنويًا بمساحة إنتاجية توازي ١ مليون فدان، ويتميز المشروع بميزة تسويقية من حيث قربه من موانئ (الإسكندرية، مطار برج العرب، ميناء الدخيلة) ويتكامل المشروع مع شبكة الطرق القومية الجديدة.

مزرعة التمور بالوادي الجديد

تحتل مصر المركز الأول عالميًا في إنتاج التمور حيث يصل حجم إنتاج مصر سنويًا إلى نحو ١,٦ مليون طن وهو ما يمثل نحو ١٨٪ من إجمالي الإنتاج العالمي والذي يبلغ ٩ ملايين طن، والأولى على المستوى العربي بنسبة نحو ٢٣٪ من الإنتاج العربي من التمور، لكن حجم صادرات مصر لا يعبر عن قدراتها الإنتاجية، إذ يسجل ٢,٧٪ من إنتاجها، لذا فقد جاء إطلاق تلك المزرعة في ديسمبر ٢٠١٨، بهدف تعزيز القدرة التصديرية لمصر.

تم اختيار منطقة شرق العوينات بمحافظة الوادي الجديد لتميزها بتربة غنية خالية من الملوثات مما يجعل إنتاجها أعلي جوده. يستهدف زراعه ٦٠ نخلة بكل فدان ليصل إجمالي عدد النخل بالمشروع إلي ٢,٥ مليون نخلة لإنتاج ٨ أصناف من التمور العربية المتميزة. يرافق المشروع مجمع صناعي به عدد من محطات التعبئة في مناطق الإنتاج وتصنيع لتمور الدرجة الثانية التي لا يمكن تصديرها بحالتها، ومن المتوقع أن يكون لتلك المزرعة نتائج إيجابية على هذه الصناعة، خاصة بإنتاجها لأصناف تتميز بطلب عالي في السوق الأوروبي، مما يزيد من موارد مصر الدولارية ويضع مصر في ترتيب الدول الأولي المصدرة للتمر، حيث تحتل مصر المركز الثامن بين الدول المصدرة للتمور في العالم حاليًا.

■ مشروع المليون ونصف مليون فدان

تم إطلاق المشروع في ديسمبر ٢٠١٥ ليمثل حجر الأساس نحو توفير مصر لاحتياجاتها من الطعام وهو أمر يمس الأمن القومي الغذائي لمصر، تم اختيار محافظة الوادي الجديد لتكون إحدى المحافظات التي يُنفذ فيها ذلك المشروع، ولا يمكن القول إن المشروع يقتصر علي الاستصلاح والإنتاج الزراعي فقط، حيث يستهدف المشروع إنشاء مجتمعات عمرانية متكاملة جاذبة للسكان، إذ إنها توفر السكن وأهم الاحتياجات الاجتماعية للسكان من أمن وصحة وتعليم وحماية مدنية، بالإضافة إلي إنشاء مراكز صناعية للصناعات المرتبطة بالزراعة مثل المواد الغذائية والتعبئة والتغليف وإنتاج الزيوت وغيرها. ينقسم المشروع إلى ثلاث مراحل أساسية: تمثل كل مرحله مساحات بحوالي ٥٠٠ ألف فدان تقريبًا، وتعتمد تلك المشروعات على مصادر مختلفة للري (مياه جوفيه، وري سطحي، وري آبار)، مثلت واحة الفرافرة وتحديدًا من منطقة «سهل بركة» نقطة الإنطلاق الأساسية للمشروع، حيث تم استصلاح وتنمية ١٠ آلاف فدان تم إعدادها تمامًا للزراعة وتركيب أجهزة الري المحوري، كما تم الانتهاء من تسوية الأرض بالليزر وتسميدها وتجهيزها لغرس البذور، تُروى من خلال ٤٠ بئر جوفي عميق. يستهدف المشروع زيادة الرقعة الزراعية من ٨ ملايين فدان إلى ٩,٥ ملايين فدان بنسبة زيادة ٢٠٪، لتعظم الاستفادة من موارد مصر من المياه الجوفية، وزرع المحاصيل الاقتصادية التي تدر عائدًا ماليًا كبيرًا، مما يساهم في سد الفجوة الغذائية التي تعاني منها البلاد، وتوجيه الفائض للتصدير إقامة العديد من الصناعات المرتبطة بالنشاط الزراعي والثروة الحيوانية، والصناعات الغذائية بهدف التصدير، هذا فضلا عن تحقيق التوسع في الحيز العمراني للبلاد واستيعاب النمو الطبيعي للسكان بإنشاء مجتمعات عمرانية عصرية متكاملة مما يساهم في زيادة المساحة المأهولة بالسكان في مصر من ٦٪ إلى ١٠ ٪، من خلال إنشاء ريف مصري جديد وعصري، تمثل القرى النموذجية نواته لتعالج مشكلات الماضي وتستثمر مقومات الحاضر.

القطاع الخاص
شريك التنمية

- القطاع السياحي
- القطاع الصناعي
- القطاع الزراعي

القطاع الخاص... شريك التنمية

لا يقل دور القطاع الخاص أهمية عن القطاع الحكومي، إذ تتشابك يده مع أيادي الحكومة في عملية تنمية المحور الغربي وخاصة ساحله الشمالي ليلعب دوره كإقليم للمُستقبل، وبينما تقوم الدولة بتأسيس المُدن العملاقة، يقوم القطاع الخاص بتنفيذ مشروعات في جميع النشاطات الاقتصادية سواء صناعية أو زراعية أو سياحية، سواء مُنفردًا أو بالشراكة مع القطاع الحكومي، على النحو التالي

— القطاع السياحي

يُركز القطاع الخاص استثماراته السياحية في منطقة الساحل الشمالي على منطقتي خليج الفوكا ورأس الحكمة لما تتمتعا به من طبيعة ساحرة ومناسبة أجوائها طوال فصول العام لاستقبال الحركة السياحية، ولذلك فقد جرى إنشاء عدد كبير من القُرى السياحية بمفاهيم مُختلفة، تُساهم جميعها في توفير فرص عمل وفي ذات الوقت استثمارات القُدرات السياحية بالمنطقة، ومن بين أهمها .

■ خليج رأس الحكمة

يأتي على رأس القُرى السياحية بالمنطقة قرية ملاذ وهي إحدى مشروعات شركة سوديك للتنمية والاستثمار العقاري، صممت القرية على مساحة ٤٥٠ فدان، ولها شاطئ خاص على البحر مباشرةً بطول ١٠٨ متر في أرقى المناطق في الساحل الشمالي، تقع القرية على الكيلو ٢١٥ طريق الإسكندرية / مطروح الصحراوي في منطقة رأس الحكمة. تُؤسس كذلك شركة الأهلي للتنمية العقارية، قرية جايا التي تُصمم على شكل خريطة العالم التي تضم ٦ قارات يفصل بينها

مساحات المياه التي تمثل محيطات الهادي والأطلسي والهندي وكذلك البحار حيث إن نسبة البناء على مساحة الـ ٣٠٠ فدان لا تتجاوز ١٥٪ فيما تمثل المساحة الباقية مشروعات ترفيهية وخدمية ومتنزهات ترسم ملامح كل قارة من قارات العالم الستة. ومن بين أبرز المشروعات أيضًا قرية كاي إحدى مشروعات شركة مصر إيطاليا، ويتم بناء المشروع على مساحة ٩٠٠ ألف متر مربع، ويتمتع بإطلالات وحداته السكنية الفريدة على الشاطئ بجانب المناظر الطبيعية الخلابة. تقع قرية كاي الساحل الشمالي في خليج راس الحكمة، الكيلو ٢٢١ طريق إسكندرية/ مطروح الصحراوي.

■ خليج فوكا

تعمل شركة تطوير مصر على تأسيس قرية فوكا باي، على ساحل خليج الفوكا مباشرةً بمساحة ١٩٤ فدان وتشتهر هذه المنطقة بصفاء مياه البحر فيها، وتم بناء وحداتها على هيئة مصاطب لترى كلها البحر، تقع قرية فوكا باي الساحل الشمالي في، في الكيلو ٢١١ من طريق اسكندرية/ مرسى مطروح الصحراوي. أما شركة هايد بارك فتؤسس كوست ٨٢ على مساحة ١,١ مليون متر، وتمتد القرية على مسافة ٥٠٠ متر على شاطئ البحر المتوسط، تقع القرية في الكيلو ٨٢ على طريق اسكندرية/ مطروح الصحراوي في منطقة الفوكا وتبعد ٢٣٠ كيلو فقط من القاهرة و ٨٢ كيلو بالتحديد من مرسى مطروح. تأتي كذلك قرية ريزيه كواحدة من أوائل قري الساحل الشمالي الجديدة التي تعمل بالنظام الذكي والطاقة الشمسية مما يضمن عدم انقطاع التيار الكهربائي، تقع القرية في الكيلو ٣٥ بطريق الإسكندرية ومطروح الصحراوي، تبعد حوالي ٩٠ دقيقة من القاهرة، و٢٠ دقيقة من اسكندرية. وفي ذات الاتجاه يجري تأسيس قرية بوساندس التي تعتبر من أحدث قرى الساحل الشمالي وتتميز بأنها صديقة للبيئة وتعمل بالطاقة الشمسية، وتستخدم المياه المعاد تدويرها للري وبها ترام كهربائي، تقع القرية في الكيلو ١٢٠ بطريق الإسكندرية ومطروح الصحراوي بعد مارينا.

القطاع الصناعي

يعمل القطاع الخاص في مجالات صناعية مُتعددة بالمنطقة والتي تستغل ثرواتها الطبيعية خصوصًا النفطية والمعدنية والمياه الجوفية، ومن بين أبرز المشروعات في المجالات الثلاثة ما يلي

صناعة البتروكيماويات

تعاونت وزارة البترول في يوليو ٢٠١٨ مع الشركة القابضة للبتروكيماويات وشركة البتروكيماويات المصرية وأكاديمية البحث العلمي والمركز القومي للبحوث في تنفيذ مشروع جديد لإنتاج مستحلبات الستيرين بجودة عالية تضاهى المنتجات العالمية التي تعد من المنتجات صديقة البيئة، ويهدف هذا المشروع إلى إنتاج نوعيات مختلفة عالية الجودة من مستحلبات الستيرين اكريليك أحد منتجات القيمة المضافة لمادة الستيرين التي تلبى جانب من احتياجات السوق المصري من هذا المنتج الذى يدخل في العديد من التطبيقات الصناعية والتي تشمل صناعة البويات والنسيج والورق والسجاد وتمهيد الطرق. كذلك تعاونت كلٌ من الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات وشركة «BSW Group Holdings LTD» وشركة «Shard capital Partners LLP » عبر التوقيع على اتفاق بشأن مشروع مجمع التكرير والبتروكيماويات المزمع إقامته بمدينة العلمين الجديدة، ويهدف المشروع إلى استغلال وتعظيم القيمة المضافة من الزيت الخام المنتج بحقول الصحراء الغربية لإنتاج حزمة من المنتجات البتروكيماوية المتخصصة بطاقة حوالي ١,٥ مليون طن سنويًا، بالإضافة إلى إنتاج حوالي مليون طن سنويًا من بعض المنتجات البترولية كالسولار والمازوت والكيروسين، بما يلبي جزءًا من احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض، وتبلغ التكلفة الاستثمارية التقديرية للمشروع ٨,٥ مليار دولار.

الصناعات المعدنيه

أعلنت محافظة الوادي الجديد في يناير ٢٠٢٠ عن بدء تنفيذ مصنع لإنتاج حامض الفوسفوريك بمنطقة هضبة أبو طرطور بمركز الخارجة ليكون رابع أكبر مصنع على مستوى العالم بطاقة إنتاجية نحو مليون طن سنويًا. وذلك بتكلفة نحو ٨٤٢ مليون دولار، وبالتعاون مع شركة فوسفات مصر، والتحالف الصيني المكون من شركة هندسة البناء الصينية، وشركة «ونجفو» المحدودة.

■ تعبئة المياه

وقعت محافظة مطروح في سبتمبر ٢٠١٧ عقود لخمس مشروعات صناعية وبيئية أخرى كان أولها مع شركة الحياة للتصنيع والتنمية بتكلفة استثمارية ١٢٠ مليون جنيه على مساحة ٧ فدادين لتوسعة مصنع الشركة، والثاني مع شركة كيان لإقامة مشروع صناعي بتكلفة استثمارية ١٢٠ مليون جنيه على مساحة ٥ فدادين. كما وقّعت المحافظة ثالث عقود المشروعات الاستثمارية بسيوة مع شركة «أكوا فسيتا» بتكلفة استثمارية ٨٠ مليون جنيه على مساحة فدانين لإقامة مصنع تعبئة مياه، في حين تضمّن المشروع الرابع بسيوة مشروع مصنع مياه أيضًا مع شركة مانيفا لتعبئة المياه بتكلفة استثمارية ٨٠ مليون جنيه على مساحة ٢,٥ فدان. كما وقعت المحافظة عقدًا صناعيًّا مع شركة القطارة للمناجم والملاحات بتكلفة استثمارية ٦٠ مليون جنيه على مساحة ٣,٢ فدان. في ذات الاتجاه وقع محافظ مطروح عام ٢٠١٧ العقود النهائية لعدد خمسة مشروعات استثمارية كبرى بقيمة ملياري جنيه، من بينهم عقد مع شركة «دلتا» للتنمية الزراعية لإقامة مشروع صناعي يتضمن تشييد مصنع مياه معدنية بمدينة سيوة على مساحة ٥ فدان.

■ توليد الطاقة الكهربية

تُجري مجموعة شركات مدكور مفاوضات بداية من سبتمبر ٢٠١٩ مع عدد من المؤسسات التمويلية من أجل الحصول على تمويلات تقدر بنحو ٣٠٠ مليون دولار لتنفيذ مشروع متكامل للطاقة المتجددة بواحة سيوة، ويشمل هذا المشروع إنشاء بحيرتين صناعيتين أسفل وأعلى جبل بسيوة، وكذلك محطة طاقة شمسية بقدرة ٩٠ ميجا وات، فضلاً عن محطة ضخ وتخزين بقدرة ٢٧٠ ميجا وات/ ساعة، بحيث يتم رفع المياه من البحيرة أسفل الجبل نهارًا إلى البحيرة الثانية اعتمادًا على المحطة الشمسية، ثم يتم توليد الكهرباء من إعادة ضخ المياه من أعلى الجبل.

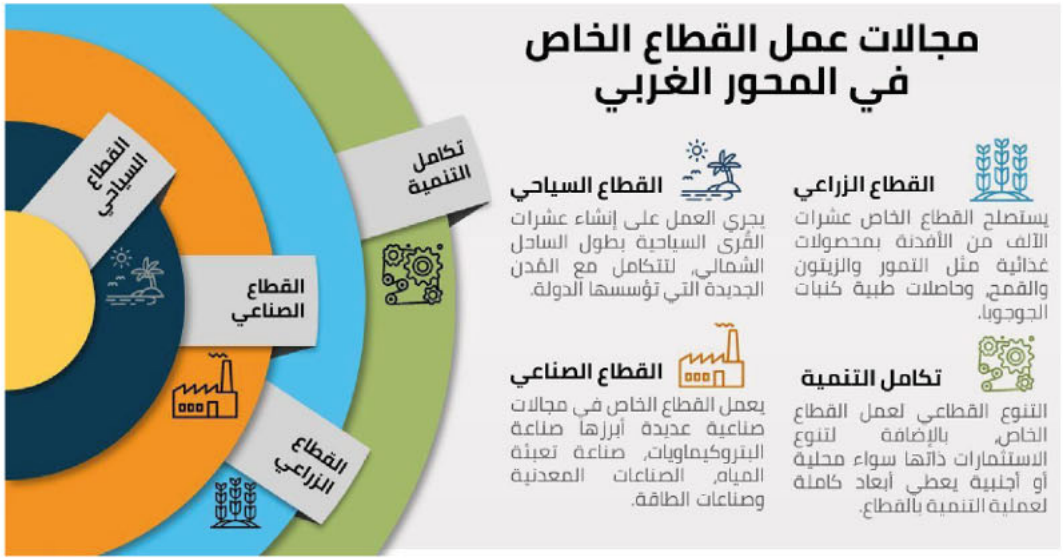

مجالات عمل القطاع الخاص المصري في المحور الغربي

القطاع الزراعي

يضلع القطاع الخاص بجزء هام من استغلال القدرات الزراعية في المنطقة، إذ يجرى استصلاح واستزراع عشرات الآلاف من الأفدنة وبمختلف المحاصيل، في معظم مناطق المحور وعلى الأخص في محافظة الوادي الجديد ومن بين أهم هذه المشروعات ما أعلنت عنه شركة «أورو جوجوبا بلس» للزيوت الطبيعية ومستحضرات التجميل في نوفمبر ٢٠١٨ عن زراعة ٦ آلاف فدان بنبات الجوجوبا بمنطقتي المغرة والوادي الجديد ضمن مشروع المليون ونصف مليون فدان تحت مظلة شركة الريف المصري، وذلك عقب حصول الشركة علي ٤ آلاف فدان بمنطقة المُغرة بالإضافة إلى ٢٥٠٠ فدان بمنطقة الوادي الجديد لزراعتها. يُضاف إلى ذلك قيام الشركة العربية لاستصلاح الأراضي بأعمال استصلاح زراعي لمساحة ألف فدان بالواحات البحرية بإسناد من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وذلك في يونيو ٢٠١٩, وتتضمن عملية الإسناد استكمال عملية استصلاح داخلي لمساحة ألف فدان بمشروع ٦٠٠٠ فدان بالواحات البحرية. في ذات السياق وقعت نفس الشركة اتفاقية شراكة مع جامعة مطروح في يناير ٢٠١٩ لاستصلاح الأراضي الصحراوية وزراعة نبات الجوجوبا، باستخدام مياه الصرف المعالج ومياه الآبار عالية الملوحة وذلك بالتنسيق مع كلية الزراعة الصحراوية بفوكة. وتهدف الاتفاقية إلى ربط المؤسسات العلمية بالقطاع الخاص،

ونشر زراعة نبات الجوجوبا، وسوف يساهم هذا المشروع في منح فرصة لتوظيف الطلاب بعد التخرج حيث إنه تم الاتفاق على أن يقوم الطرفان بتشجيع ودعم التعاون في مجال البحث والتطوير وتبادل الخبرات على أساس من المنفعة المتبادلة. وفي سياق منفصل، تعاقدت الشركة المصرية الخليجية في مايو ٢٠١٩ مع محافظة الوادي الجديد على زراعة ٢٥٠٠ فدان لإنتاج بذور الجوجوبا على مياه الآبار لتصنيع مستحضرات التجميل، كذلك أعلنت شركة أطلس لاستصلاح الأراضي في أغسطس ٢٠١٥ عن ضخ استثمارات بنحو ٥٠ مليون جنيه لتنفيذ مشروع جديد يستهدف زراعة ٢٠٠٠ فدان في واحة سيوة حيث تضمن المشروع حفر بئرين بتكلفة ٢٠ مليون جنيه، على عمق يبلغ نحو ١٠٠٠ متر للبئر الواحدة، فضلاً عن تنفيذ عمليات الاستصلاح والزراعة، ومد شبكات الري. كذلك تعتزم مجموعة شركات «بي جرين للاستثمار الزراعي والصناعي» بدء تنفيذ مشروع استزراع ١٣ ألف فدان في سيوة والأقصر خلال العام الجاري، ومن المقرر البدء في مشروع سيوة على مساحة ٣ آلاف من خلال منظومة للإنتاج الحيواني ومصانع الأعلاف وأيضا مصنع نموذجي للتمور. كما انتهت شركة دلتا للتنمية الزراعية عام ٢٠١٧ من استصلاح مزرعتها التجريبية بواحة سيوة التي تبلغ مساحتها ٢٣٠ فدانًا مع زراعتها بالكامل بأشجار الزيتون. وتبلغ إجمالي الاستثمارات التي أنفقتها الشركة على المشروع نحو ٢٠ مليون جنيه، وبما يشمل سعر الأرض المدفوع للمحافظة.

طُرق الحياة شرايين للتنمية

- مُحافظة الإسكندرية
- محافظة مطروح
- محافظة الوادي الجديد

طُرق الحياة شرايين للتنمية

يبلغ عدد مشروعات الطرق والكباري التي تم الانتهاء منها أو يجري العمل فيها بمحافظات الإقليم الثلاثة (الإسكندرية - مطروح - الوادي الجديد) ٢٣ مشروعًا، بتكلفة إجمالية تُقدر بنحو ١٢ مليار و٢٠٠ مليون جنيه، وذلك بنسبة ١٣٪ من إجمالي التكلفة الكُلية لمشروعات الطُرق والكباري في مصر، وبنسبة ٦٪ من إجمالي الأطوال في المشروع القومي للطُرق

نصيب المحور الغربي من مشروعات الطُرق مُقدرًا بالأطوال والتكلفة

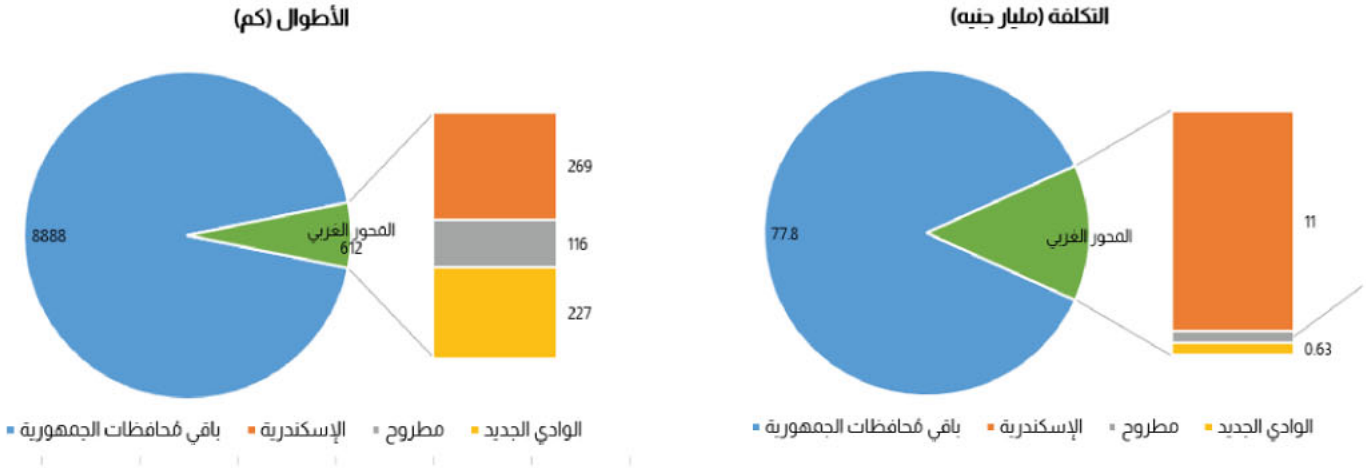

نستعرض فيما يلي أهم المشروعات بكل مُحافظه

محافظه الإسكندرية

كان نصيب محافظة الإسكندرية من مشروعات الطرق والكباري بمحافظات المنطقة الغربية ١٤ مشروعًا، بتكلفة إجمالية تُقدر بنحو ١١ مليار جنيه، بواقع ٥ كباري بتكلفة إجمالية أكثر من ٨٠٠ مليون جنيه، و٥ محاور بتكلفة إجمالية أكثر من ٧ مليار و٥٠٠ مليون جنيه، و٤ طرق بتكلفة إجمالية تقدر بنحو ٢ مليار و٨٠٠ مليون جنيه.وتنوعت الأهداف التي أنشئت من أجلها هذه المشروعات، فمنها مشروعات هدفها الرئيس هو ربط المدن والمشروعات الجديدة ببعضها البعض وبالمحافظات الأخرى، مثل مشروع تطوير طريق وادي النطرون - العلمين الذي يمتد بطول ١٣٥ كيلو مترًا، وتم بتكلفة إجمالية تُقدر بنحو مليار و٩٣٠ مليون جنيه، وهو المشروع الذي ساهم في توفير ساعتين للمسافرين إلى الساحل الشمالي، وتسهيل الوصول إلى مدينة العلمين الجديدة، وهو من أهم الطرق التي تساهم في تسهيل انتقال الأفراد والبضائع بين القاهرة والساحل الشمالي، وتسهيل نقل العمالة من القاهرة والدلتا وشمال الصعيد إلى المناطق السياحية بالساحل الشمالي.

وكانت هناك مشروعات أخرى هدفها التخفيف من الاختناقات المرورية في محافظة الإسكندرية وتسهيل دخول وخروج الشاحنات إلى موانئها، ومنها مشروع محور الدخيلة الذي بلغت تكلفته نحو ٨٥٠ مليون جنيه، وهدف إلى حل أزمة الاختناقات المرورية غرب الإسكندرية، وخاصة في حركة الشاحنات من ميناء الدخيلة إلى الطريق الساحلي الدولي. إضافة إلى محور ميناء أبو قير الذي بلغت تكلفته الإجمالية نحو ٣٠٠ مليون جنيه، ويهدف إلى ربط ميناء أبو قير بالطريق الساحلي الدولي، وتخفيف الاختناقات المرورية بمنطقة شرق الإسكندرية. أما المشروع الأضخم على الإطلاق فهو مشروع محور المحمودية الجديد «شريان الأمل" الذي تصل تكلفته إلى نحو ٥ مليار جنيه، ويتضمن إقامة محور مروري جديد يضاهي كورنيش الإسكندرية بطول ٢١,١ كيلو متر، وذلك بردم وتغطية المجرى المائي لترعة المحمودية من خلال خطوط مواسير مدفونة ذات قطر كبير. وسيعمل على تدعيم السياحة الداخلية بحل مشكلة التكدس المروري، وتكوين مجتمعات صناعية جديدة في المناطق ذات الكثافة الضعيفة، فضلاً عن رفع كافة مظاهر التلوث، والسيطرة والحد من نمو المناطق العشوائية، وتفعيل نظام النقل الجماعي باستخدام أحدث النظم العالمية لتقليل التكدس بالمواصلات. ويُنفّذ المشروع على ٥ مراحل وسيعمل على انتعاش الاقتصاد والاستثمار بالإسكندرية.

■ محافظة مطروح

يبلغ عدد مشروعات الطرق والكباري التي تم الانتهاء منها أو مازال العمل فيها جاريًا بمحافظة مطروح ٦ مشروعات، بتكلفة إجمالية تُقدر بنحو ٥٦٨ مليون جنيه، بواقع ٣ مشروعات رصف طرق، و٣ مشروعات كباري. وترتبط الكثير من المشروعات التي نُفّذت في نطاق محافظة الإسكندرية بمحافظة مطروح، وخاصة تلك المرتبطة بالعلمين ووادي النطرون، إذ إن طريق وادي النطرون – العلمين اختصر مسافة وزمن الرحلة إلى مطروح التي تُعدُّ من أهم الوجهات السياحية في مصر.ولذلك أيضًا تم العمل على إنشاء مسار بديل للطريق الدولي الساحلي (الإسكندرية - مطروح) من تقاطعه مع طريق وادي النطرون – العلمين، مع توسعة وتطوير ورفع كفاءة الطريق بتكلفة إجمالية ٨١٠ مليون جنيه، للحد من مشاكل وحوادث الطريق وتسهيل حركة المرور. كما تم العمل على رصف طريق سيدي براني – السلوم على مرحلتين بتكلفة إجمالية تُقدر بنحو ١٤٢ مليون جنيه. بجانب إنشاء كوبري فوكة بتكلفة ١١٠ مليون جنيه، وكوبري فوكة العلوي بتكلفة إجمالية تُقدر بنحو ٨٩ مليون جنيه، ويهدف إلى إلغاء تقاطع طريق «الإسكندرية – مرسى مطروح» مع خط السكة الحديد بين «الإسكندرية- مرسى مطروح» وأيضًا ليتماشى مع التوسيع المستقبلي للطريق منعًا للحوادث وتحقيقًا للسيولة المرورية.

■ محافظة الوادي الجديد

كان نصيب محافظة الوادي الجديد من مشروعات الطرق والكباري، ثلاثة مشروعات بتكلفة إجمالية تُقدر بنحو ٦٣٧ مليون جنيه، بواقع ثلاثة طرق وهي طريق توشكى – أرقين بطول ١١٠ كم وبتكلفة تُقدر بنحو ١٩٠ مليون جنيه، لنقل الركاب والبضائع بين مصر والسودان، ضمن مخططات الدولة للربط بين مصر والسودان لتوسيع عمليات التصدير إلى السودان ومنها إلى القارة الأفريقية. وكذلك طريق باريس – درب الأربعين الذي تصل تكلفته الإجمالية إلى ٢٢ مليون جنيه، ويصل بين مدينة باريس بواحة الخارجة، وطريق درب الأربعين الذي يُعدُّ أحد البوابات المصرية على القارة الأفريقية منذ قديم الأزل. وانتهاءً بطريق الفرافرة – عين دلة الذي تُقدر تكلفته الإجمالية بنحو ٤٢٥ مليون جنيه، ويساهم في تدعيم الطرق التي تخدم المناطق الزراعية والتنموية الجديدة (مشروع المليون ونصف مليون فدان) وربطها بوادي النيل (محافظات الصعيد)، ويربط مدينة الفرافرة بمنطقة عين دلة الاستثمارية.

فرص خضراء للتنمية في إقليم المُستقبل

- فرص الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة
- فرص الاستثمار في مجالات إعادة تدوير المخلفات

فرص خضراء للتنمية في إقليم المُستقبل

رغم أن الدولة المصرية اتجهت بقوة لدعم العديد من المشروعات الخضراء، إلا أن هناك بالفعل العديد من الفرص الممكن استغلالها في هذا المجال خاصة في تلك المحافظات، التي تشغل جزءًا كبيرًا من مساحة مصر. وتلك الفرص تتوافق حتمًا مع خطط الدولة الحالية في تعظيم قطاع الاستثمار خاصة الأخضر منه، بما يتوافق مع استراتيجية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وذلك لتحقيق تلك المشاريع الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية المطلوبة.

فرص الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة

في مجال الطاقة الشمسية من الممكن بناء العديد من المحطات في المنطقة الجنوبية الغربية للبلاد، خاصة تلك التي تقع في حدود واحات الداخلة بمحافظة الوادي الجديد وذلك لإنها تعد المنطقة ذات السطوع الشمسي الأكبر في محيط البلاد، بل وتتخطى بقية المحافظات الجنوبية مثل أسوان. كما تستطيع أن تنتج قدرة كهربائية عالية حتى في أوقات الشتاء مقارنة ببقية المناطق.

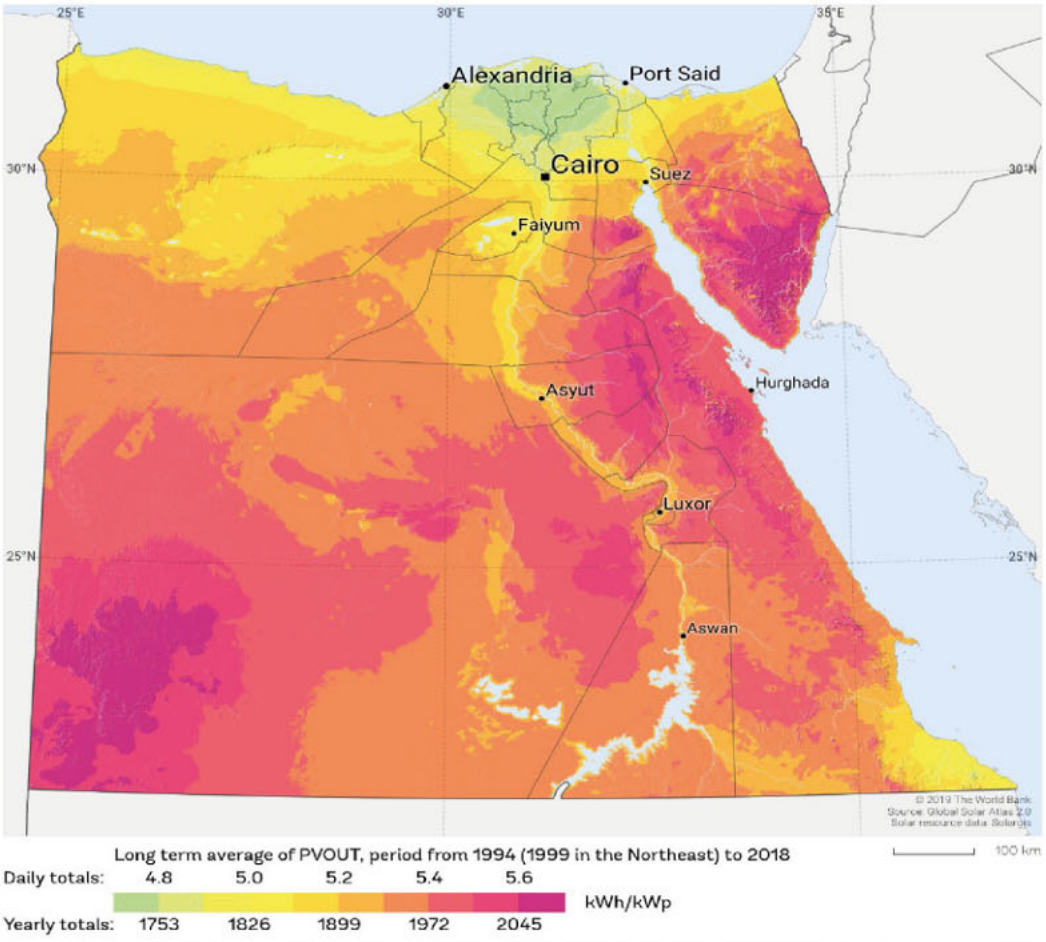

مناطق إنتاج الطاقة الشمسية في مصر (تعتبر المنطقة أصلح لتوليد الطاقة الشمية كُلما كانت أكثر احمرارًا)

وكذا الحال في طاقة الرياح. والتي ركزت الدولة على إنشاء محطات عدة لها في المنطقة الشرقية للجمهورية، خاصة بمنطقة الزعفرانة على ضفاف البحر الأحمر. وهي المشاريع التي ساهمت في جعل مصر الدولة الأولى في مجال الطاقة المتجددة بمنطقة الشرق الأوسط. وإن كان الأكثر واقعية من الناحية العلمية والتقنية إنشاء هذه المحطات على ضفاف البحار، لكن هناك جزء منسي داخل حدود الصحراء الغربية قد يكون حجر الأساس للعديد من محطات الرياح مستقبلاً، ذلك بسبب وفرة الرياح به وزيادة سرعتها عن معظم أنحاء الجمهورية إلى ما يزيد عن ١٠ متر في الساعة الواحدة. أي أن هذا الجزء قادر على توليد طاقة للرياح تعادل تلك المتاحة بمنطقة الزعفرانة في شرق مصر وتزيد في بعض الأحيان. مما يجعل متوسطات الطاقة الكهربية المنتجة من المنطقة المقترحة تتعدى الـ ١٠٠٠ وات لكل متر مربع في أدنى أحوالها. وتلك المنطقة تقع في الجزء الغربي لنهر النيل ما بين محافظتي قنا وأسوان وتمتد إلى قرية القصر بمحافظة الوادي الجديد. أما في منطقة الساحل الشمالي، بمحافظة مطروح، فيمكن البدء بدراسة إنشاء محطات الطاقة المتجددة بثلاثة أنواع مختلفة لم يتم تطبيقهم قبلاً في مصر رغم اثبات جدواها الاقتصادية في عدة دول منها الصين وفرنسا وروسيا والهند وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول. وهي محطات توليد الطاقة من حركة المد والجزر، ومحطات توليد الطاقة من الأمواج، ومحطاتتوليد الطاقة من الأمواج، ومحطات توليد الطاقة من ظاهرة الضغط الأوزموسي. وكلها ستحتاج إلى منافذ على البحر الأبيض المتوسط.

— فرص الاستثمار في مجالات إعادة تدوير المخلفات

تأتي أولى هذه الفرص بالبدء بخطة واضحة لإنشاء مجمع لمحطات إعادة تدوير المخلفات القادمة من المصانع المختلفة بالمحافظات الثلاث، وعلى رأسها محافظة الإسكندرية. على أن يشمل هذا المجمع جميع أنواع المخلفات وخاصة تلك المتعلقة بمخلفات مصانع الأغذية وصباغة الجلود. ولا ينصح بدعم المجهودات الفردية بهذا الصدد من كل مصنع على حدة، وإنما يفضل جمع جميع تلك المخلفات في المجمع المذكور لتعظيم الفائدة الاقتصادية والتحكم في عمليات النقل والفصل بصورة تتفق مع القواعد البيئية والصحية الدولية. وستستطيع المحطات داخل هذا المجمع إعادة تدوير المخلفات ليتم صناعة منتجات جديدة منها، أو إعادتها لصورتها الأصلية كمواد خام، مع توليد الطاقة من المخلفات التي تصعب إعادة تدويرها، وعلى رأسها المخلفات العضوية القادمة من المناطق السكنية أيضًا.

وثاني تلك الفرص في التوسع في إعادة معالجة الصرف الصحي السكني والزراعي باستخدام محطات المعالجة الثلاثية. على أن تستخدم المياه المستصلحة في الري لوجود محتوى المغذيات (النيتروجين والفوسفور) داخلها، وهو ما يمكن أن يكون مفيدًا إن تم التحكم في تركيزاته ليعمل كسماد. ويمكن استخدام مياه الري لزرع ثلاثة أنواع من المحاصيل المختلفة مع اختلاف نسب التنقية والملوثات المتبقية داخلها. والكود المصري للهندسة الصحية لديه باب كامل يشرح التفاصيل التقنية الخاصة بهذا الشأن، واضعًا معها الحدود القانونية لنسبة كل ملوث في كل مرحلة من المراحل الثلاث للمعالجة. إلا أن هذا الكود يشمل فقط المحاصيل غير الغذائية كالقطن والكتان ونباتات الزينة والغابات الشجرية، وغيرها من المحاصيل التي لا تؤكل أو استغلال تلك المياه في بعض الأنشطة كإطفاء الحريق وغسيل الشوارع. وهو ما يجب تعديله لفتح مجالاً أوسع للاستثمارات الممكنة من هذه المحطات وجعلها قادرة مستقبلاً على استخدام مياه الصرف المعالجة في زراعة المحاصيل الغذائية، بل والشرب بصورة آمنة تمامًا كما يحدث في العديد من الدول منذ عقود.

تحديث القدرات وإعادة التموضع لحماية التنمية

- تحديث القدرات العسكرية المصرية للردع والقتال
- إعادة التموضع لتحسين الاستجابة

تحديث القدرات وإعادة التموضع لحماية التنمية

شهد الإقليم تنامي متسارع لمخاطر وتهديدات تمس جوهر الأمن القومي المصري ومُستهدفات التنمية الجارية فيه؛ إذ سبب انهيار الدولة الليبية عام ٢٠١١ حالة من السيولة الأمنية وانتشار فوضوي للسلاح، واستغلت التنظيمات الإرهابية تلك الحالة لتصبح ليبيا معقلاً للعديد من العناصر المطلوبة دوليًا، وساحة لنقل وتأهيل العناصر التكفيرية قبل تصديرهم إلى دول المنطقة. وتأسيسًا على ما سبق، فقد طورت الدولة المصرية مُقاربة استراتيجية شاملة لمواجهة التهديدات المُحتملة على الأمن القومي، وخصوصًا الاتجاه الاستراتيجي الغربي، وصارت ثنائية التحديث وإعادة التموضع العسكري من السمات الرئيسية لتلك المُقاربة، وهو ما كان له بالغ التأثير على نجاح الدولة المصرية في القضاء بشكل كبير على التهديدات الأمنية بتلك المنطقة، والتحول نحو استباق كافة التهديدات الصادرة من أفراد أو تنظيمات أو دول إقليمية. وسنسلط الضوء تاليًا على أبرز التحديثات العسكرية وبرامج إعادة التموضع التي جرى اعتمادها لتحسين نمط وفعالية استجابة الدولة المصرية لتهديدات الأمن القومي.

تحديث القدرات العسكرية المصرية للردع والقتال

تعددت أوجه تحديث القدرات العسكرية المصرية خلال العقد الماضي، واستحوذت مشروعات الاستجابة للتهديدات على الإتجاه الغربي على قطاع كبير من عمليات التحديث، وجرى في هذا الإطار إعادة إحياء عدد من مؤسسات الصناعات الدفاعية، كذلك عمليات لرفع كفاءة وتأهيل القطاعات والوحدات العسكرية العاملة بنطاق محافظات المنطقة الغربية، كما شرعت مصر في التعاقد على شراء عدد من القطع المتطورة للانضمام إلى القوات المسلحة، وصولاً إلى توطين العديد من الصناعات العسكرية الحديثة. وفيما يلي القطع المتطورة للانضمام إلى القوات المسلحة، وصولاً إلى توطين العديد من الصناعات العسكرية الحديثة. وفيما يلي نبرز عددًا من إجراءات تحديث القدرات العسكرية المصرية للردع والقتال على الاتجاه الاستراتيجي الغربي.

■ إعادة إحياء مؤسسات الصناعات الدفاعية:

تبنت الدولة المصرية اتجاهًا يقضي بأهمية الاعتماد الذاتي وتطوير القدرات الصناعية العسكرية والأصول غير المستغلَّة، وتتوزع ملكية تلك المؤسسات بين الهيئة العربية للتصنيع ووزارة الانتاج الحربي، وتضمنت عمليات التطوير رفع كفاءة تلك المصانع لتصبح بعد ذلك قادرة على إنتاج مركبات وأسلحة وذخائر متنوعة، ولتستعد للدخول على خطوط إنتاج القطع العسكرية التي يتم التعاقد على شرائها من الخارج مع تصنيع أجزاء منها في مصر.

■ رفع كفاءة وتأهيل القطاعات العسكرية:

اتجهت الدولة للتركيز على إنجاز المشروعات المطلوبة لرفع كفاءة القطاعات العسكرية، وتم في هذا السياق تطوير قاعدة «الإسكندرية» البحرية لتتلاءم منشآتها ومرافقها مع متطلبات عمل القطع البحرية التي تم التعاقد عليها والتي تسعى لامتلاكها أيضًا. كما طورت مصر شبكات ممتدة من الطرق القديمة واستحدثت شبكات ومحاور مرورية جديدة؛ لتسهيل الانتقال والانتشار، وضمانة ربط القواعد العسكرية والمرافق الامنية بشكل كامل.

■ شراء قطع عسكرية متطورة:

نجحت مصر في تحقيق خطوات جادة لتحديث كافة إمكانياتها التسليحية، حيث انضم للجيش المصري حاملتا مروحيات «ميسترال»، وعدد من الغواصات الألمانية (٢٠٩)، بالإضافة إلى العديد من قطع اللنشات والفرقاطات. كذلك امتلاك أسراب من المقاتلات الحديثة كـ «رافال» الفرنسية، والتعاقد على مقاتلات تفوق جوي ضاربة طراز Su-٣٥ الروسية، كما تم تحديث أسطول الطائرات بدون طيار بشراء مسيرات طراز Wing Loong II وهي الجيل الأحدث من Wing Loong I والتي تملكها القوات الجوية بالفعل.

■ توطين الصناعات العسكرية

انتبهت مصر لأهمية توطين الصناعات العسكرية الحديثة، وأصبحت تتقدم في هذا الاتجاه عبر الاتجاه لربط عقود شراء المنظومات التسليحية بإنتاج جزء منها داخل مؤسساتها للصناعات الدفاعية، وهو ما تم الاتفاق عليه بصفقة شراء الفرقاطات الشبحية طراز MEKO-A٢٠٠ من ألمانيا، إذ سيجري بناء ٣ قطع في ألمانيا وسيتم بناء الرابعة في مصر، وهو حدث من قبل في صفقة شراء الفرقاطات الفرنسية طراز «جووينـد».

إعادة التموضع لتحسين الاستجابة

تزامنت عمليات التحديث والتطوير العسكريين وبرامج توطين الصناعات الدفاعية مع اعتماد إجراءات كبرى لإعادة تموضع القوات المسلحة بالمنطقة الغربية؛ سعيًا لرفع درجات التأهب والاستجابة للتهديدات فيها، وكذلك لفتح محاور تنموية جديدة بمناطق الغرب، ومنح المناطق التقليدية مساحة لإعادة التنظيم وتخفيض كثافة الانتشار بها. وفي هذا السياق، يؤكد قاعدة «محمد نجيب» العسكرية أن الدولة المصرية تؤمن وتعي أهمية إعادة التموضع غربًا كأحد محددات حماية الأمن القومي، وأنها فرصة تستطيع البناء عليها لتحقيق المزيد من الاستقرار وفعالية الاستجابة للتحديات في تلك المنطقة، وهو النموذج الذي سنستعرض فيما يلي أبرز محدداته ودلالاته. تُعد قاعدة «محمد نجيب» العسكرية شاهدةً على قدرة المصريين على الإنجاز؛ إذ جرى تطويرها خلال عامين فقط بعد صدور توجيهات بتطوير مدينة «الحمام» العسكرية -تم إنشاؤها عام ١٩٩٣- ودعمها بوحدات إدارية وفنية جديدة، وإعادة تمركز بعض وحدات المنطقة الشمالية العسكرية داخلها، لتصبح قاعدة «محمد نجيب» قادرةً على تأمين المناطق الحيوية بنطاق مسؤوليتها بالمنطقة الغربية الممتدة بنطاق محافظتي الإسكندرية ومرسى مطروح، بالإضافة إلى مشاركة وحداتها في عمليات التأمين والسيطرة على المناطق الحدودية المشتركة مع دولة ليبيا بالتعاون مع قاعدة «براني» العسكرية. وتُعد القاعدة نقطة ارتكاز محورية لتأمين المشروعات القومية التي بدأت الدولة في تنفيذها بنطاق تلك المنطقة، حيث تتولى تأمين مناطق حيوية مثل مدينة «العلمين الجديدة» التي يجري إنشاؤها لتصبح مدينة عالمية ومحورًا لتنمية غرب مصر، وعددًا من المنشآت الاستراتيجية كمحطة «الضبعة» النووية وميناء «مرسى الحمراء» وحقول البترول والكثير من المناطق الهامة.

وأصبحت قاعدة «محمد نجيب» العسكرية بعد التطوير أول قاعدة متكاملة في مصر، فقد تضمنت عملية التطوير عدة محاور، انطلاقا من تطوير المنشأة والمرافق لتضم القاعدة (١١٥٥) مبنى ومنشأة، وتطوير وتوسعة الطرق الخارجية والداخلية بالقاعدة ووصلات بالطرق الرئيسية خارجها بإجمالي أطوال يصل إلى (٧٢ كم). واشتملت عمليات التطوير على ضم فوج نقل دبابات يتسع لنحو (٤٥١) ناقلة حديثة لنقل الدبابات الثقيلة من منطقة العامرية، كذلك إعادة تمركز وحدات أخرى من منطقة كينج مريوط ليكتمل الكيان العسكري داخل القاعدة. وعلى صعيد تحديث منظومة التدريب القتالي، تم تجهيز (٧٢) ميدانًا متكاملاً للتدريب التخصصي والرماية بالأسلحة الصغيرة والرماية التكتيكية الإلكترونية، بالإضافة إلى تطوير ورفع كفاءة وتوسعة منصة الإنزال البحري بمنطقة العُميد. وامتد التطوير بالقاعدة ليشمل التحديث الإداري عبر إنشاء مدينة سكنية تضم استراحات وعمارات ومباني للإقامة تتسع لأكثر من (٣٠٠٠) ضابط وصف ضابط وجندي، وهو ما رافقه تطوير مطاعم القاعدة (الميس)، بالإضافة إلى إنشاء قاعة للمؤتمرات متعددة الأغراض تسع (١٦٠٠) فرد، وتطوير قاعات التدريب والمحاضرات، كذلك النادي الرئيسي للقاعدة وتجهيزه بحمام سباحة وصالة للمنازلات الرياضية، ورفع كفاءة وتطوير مستشفى الحمام العسكري وتزويدها بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية، وإنشاء معمل وعيادة طبية بيطرية، وتطوير وحدة إنتاج الخبز بالقاعدة لتصبح (٦) خطوط تعمل بالغاز بدلاً من (٤) خطوط قديمة تعمل بالسولار. يمكن القول إن الدولة المصرية قد حرصت على التعاطي بشكل فعال وكفء مع التهديدات والمخاطر التي برزت خلال الأعوام العشر الماضية، وأن التحولات الجارية في ليبيا أوجبت على مصر التحرك لحماية أمنها القومي من الاتجاه الاستراتيجي الغربي. وقد حققت هذه الخطوات لتحديث قوتها للردع والقتال وإعادة التموضع بشكل أكثر فعالية غربًا نتائج إيجابية انعكست على وتيرة التنمية في تلك المحافظات (الاسكندرية ومطروح والوادي الجديد)، كما ظهرت تجلياتها على الاستقرار الأمني في وادي النيل، وإتاحة الفرصة للقوات الأمنية لمكافحة التنظيمات الإرهابية والمهربين على الاتجاهات الاستراتيجية الأخرى.

المصادر

1 - وزارة الإسكان والمرافق والمُجتمعات العمرانية، المشروعات، مدينة العالمين الجديدة، http://www.mhuc.gov. ١٣٣/eg/Programs/Index .

2 - اليوم السابع، أبراج العالمين تُغير خريطة الساحل الشمالي، https://www.youm٧/com/story/٢٠١٩/٧/٦ .

3- أخبار اليوم، بروتوكول لإدارة كافة المناطق الترفيهية والخدمات الذكية بمدينة العلمين الجديدة، https:// akhbarelyom.com/news/newdetails/١/٣٠٣٨٣٣٠ .

4- اليوم السابع، هنا الإسكندرية الجديدة.. «اليوم السابع» ينفرد بأول تفاصيل وصور عن المدنية الجديدة، https:// www.youm٧/com/story/٢٠١٧/٤/٢٨.

5- الدستور، ٩ معلومات عن مشروع بشاير الخير ٣ و٥ بالإسكندرية، https://www.dostor.org/٢٩٥٨٣٦٧.

6-مصراوي، داخل إستاد الإسكندرية بعد تطويره، https://www.masrawy.com/news/news_regions/details/٢٠١٩/٥/٢٢/١٥٧٢٦٣٣.

7- الوطن، غدا.. افتتاح قصر ثقافة الأنفوشي بالإسكندرية بعد أعمال التطوير والتجديد، https://www.elwatannews.com/news/details/١٤٣٦٥٦٤.

8- الأهرام، وزير الثقافة يفتتح قصر ثقافة مصطفى كامل بالإسكندرية، http://gate.ahram.org.eg/News/١٣٨٩٨٩٨.aspx

9- المجلة، المتحف اليوناني الروماني يستعيد أمجاد الإسكندرية بداية ٢٠٢٠، https://arb.majalla.com/node/٧٣٠٩١.

10- وزارة الآثار، متحف آثار مطروح، http://www.antiquities.gov.eg/DefaultAr/Museum/Pages/MuseumDetails.aspx?MusCode=٤٧.

11- المال، بعد ٥٤ عاما.. وزارة الكهرباء تبدأ تدشين محطة الضبعة النووية خلال ٢٠٢٠، https://almalnews.com/%D٨%A٨%D٩%B٩%D٨%AF-٥٤.

12- مشروعات مصر، محطة سيوة للطاقة الشمسية، https://egy-map.com/project/%D٩%٨٥%D٨%AD%BV/%A٩%D٨٪.

13- صوت الأمة، ١٠ معلومات عن محطة الطاقة الشمسية النموذجية ببرج العرب، http://www.soutalomma.com/Article/٧٦٤٨١٤/٩٪.

14- الوطن، محطات التحلية تقضي على أزمة نقص المياه بمرسى مطروح، https://www.elwatannews.com/news/details/٤٤٩٣٠٩٧.

15- المصري اليوم، بدء إنتاج البئر الـ١٥ في حقل نورس للغاز الطبيعي، https://www.almasryalyoum.com/news/details/١٣٠٧٨٣٣.

16- الوفد, كشف بترولي جديد في «علم الشاويش» بالصحراء الغربية, https://alwafd.news/%D٨%٨٢%D٩%٨٧%D٨ .

17- خريطة مشروعات مصر، حقول غرب الدلتا شمال الإسكندرية للغاز الطبيعي، https://egy-map.com/projec/%D٨%٨٤%D٩%٨٨%D٩%٨٢%AD%D٩%t.

18- البوابة نيوز, ٨ معلومات عن حقل بترول «فاجور» الجديد، https://www.albawabhnews.com/٣١٨٤٥٧٣..

19- مصراوي, إيني تعلن عن اكتشاف حقل غاز جديد في الصحراء الغربية, https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/٢٠١٨/٨/٣٠/١٤١٨٧٩٥ .

20- سي إن إن بالعربية, مصر تعلن عن اكتشاف بترولي جديد في الصحراء الغربية, https://arabic.cnn.com/business/article/٢٠١٩/١٢/١٩/egypt-new-oil-well-energy .

21 - موقع خريطة مشروعات مصر، البئر الاستكشافى «مونتو», https://egy-map.com/project/%D٨%D٩%AV%BI%DA%A٦%DA%AA%DA%٨٤%-.

22- جريدة المال, مصر تعلن بدء إنتاج ٨٠ مليون قدم غاز من بئر «سيلفا» بالبحر المتوسط, https://almalnews.com/%D٩-BI%DA%Bo%DA%٨o%.

23- موقع خريطة مشروعات مصر, معمل تكرير ميدور, https://www.egy-map.com/project/%D٩%٨o%D٩%B٩%DA%٨o%D٩%٨٤-%DA%٨٣%AA%D٩%DA%٨%-BI%٨A%DA%D٩%BI%DA%٨٨%AF%D٩%٨A%DA%D٩%٨o%D٩%.BI%DA%٨٨

24- موقع خريطة مشروعات مصر, مشروع إنتاج البولى بروبيلين بشركة سيدبكproj, https://egy-map.com/ect/%D٩-B٩%DA%٨٨%D٩%BI%DA%BE%DA%٨o%.

25- وزارة النقل، قطاع النقل البحري، ١٠ معلومات عن المحطة مُتعددة الأغراض بميناء الإسكندرية، http://www.emdb.gov.eg/ar/content/١٧٢٠-١٠.

26- الوطن، إنجاز ٢٥٪ من محطة تداول الأخشاب في الإسكندرية، https://www.elwatannews.com/news/details/٤٣٥٧٧٤٥.

27- الوكالة نيوز، «ميناء جرجوب الدولي» بمطروح قوة اقتصادية قادمة من غرب مصر تربط أوروبا بأفريقيا، https://elwekalanews.net/١٦٥٥٤٠/.

28- الوطن، تفاصيل افتتاح السيسي للمرحلة الأولى من مشروع «الصوب الزراعية» بمطروح، https://www.elwatannews.com/news/details/٣٠٤٥٢٢٦.

29- صحيفة أخبار اليوم « «وادي النطرون - العلمين».. شريان جديد للتنمية في الصحراء https://cutt.us/KVnLI

30- صحيفة اليوم السابع «محور الدخيلة جاهز للافتتاح الرسمي خلال أسبوعين» https://cutt.us/D٨YPu

31- الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية «المخطط النهائي لتطوير ترعة المحمودية» http://www.alexapta.org/ar/news_details.php?ID=٢٥

32- شركة المقاولون العرب «الطريق الدولي الساحلي (إسكندرية – مطروح)»، https://www.arabcont.com/project-٥٥٠

33- صحيفة أخبار اليوم « النقل: الانتهاء من طريق توشكى-أرقين بتكلفة ١٩٠ مليون جنيه»، https://cutt.us/NntLq

34- بوابة الأهرام «درب الأربعين بوابة مصر لأفريقيا.. من يكمل الطريق؟»، http://gate.ahram.org.eg/News/٥١٤٤٦٨.aspx

35- صحيفة اليوم السابع « افتتاح طريق الفرافرة عين دلة بتكلفة ٤٢٥ مليون جنيه غدا الأحد»، https://cutt.us/vmLAA

36- بيانات برامج المحاكاة ب»الأطلس الشمسي العالمي», مايو ٢٠٢٠, https://globalsolaratlas.info

37- بيانات برامج المحاكاة ب»أطلس الرياح العالمي», مايو ٢٠٢٠, https://globalwindatlas.info

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies
www.ecsstudies.com

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
www.ecsstudies.com
/ecsstudies